الأمم المتحدة

S/2004/551

مجلس الأمن

Distr.: General
15 July 2004
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية

أتشرف بأن أُحيل إليكم طيه، باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووفقا للفقرة ١٠ من نفس القرار، تقرير فريق الخبراء.

وستشعر اللجنة بالتقدير، في هذا الصدد، إذا تفضلتم بتوجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة وضميمتها، وإصدارها بوصفها إحدى وثائق المجلس.

(توقيع) عبد الله **بعلي**
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا
بقرار مجلس الأمن ١٥٣٣ (٢٠٠٤)
بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية

200704 190704 04-41978 (A)

رسالة مؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) من منسق فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية

أتشرف بأن أُحيل إليكم طيه، باسم أعضاء فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، تقرير فريق الخبراء، وفقا للفقرة ١٠ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٣ (٢٠٠٤).

(توقيع) ليون - باسكال **سودي**

المنسق

فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية

(توقيع) كاثي لين **أوستن**

(توقيع) فيكتور **دوبيري**

(توقيع) جان - لوك **غاليه**

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	مقدمة	١-٦	٥
ثانيا –	المنهجية	٧-١٧	٧
ثالثا –	معلومات أساسية	١٨-٢٥	٩
رابعا –	مسامية الحدود وتهريب الأسلحة	٢٦-٣٨	١١
	ألف – معلومات عامة	٢٦-٢٨	١١
	باء – أوجه النقص الحكومي والمؤسسي	٢٩-٣١	١٢
	جيم – المسامية	٣٢-٣٧	١٣
	دال – استخدام الحدود كمصادر إيرادات للجماعات المسلحة	٣٨	١٦
خامسا –	النقل الجوي والتهريب	٣٩-٦٤	١٨
	ألف – معلومات عامة	٣٩-٤٣	١٨
	باء – ممارسات الطائرات المخالفة للقانون هي القاعدة	٤٤-٤٥	٢٠
	جيم – قصور خدمات مراقبة الحركة الجوية	٤٦-٤٧	٢١
	دال – الشكوك المتعلقة بالمراقبة في مقاطعة إيتوري ومقاطعتي كيفو	٤٨-٥٠	٢١
	هاء – التمييز بين الرحلات العسكرية والمدنية	٥١	٢٢
	واو – حركة الأسلحة الداخلية غير المنظمة	٥٢-٥٤	٢٣
	زاي – قائد القوات الجوية، تدفق الأسلحة والرحلات العسكرية المشبوهة	٥٥-٥٩	٢٥
	حاء – الافتقار إلى إجراءات تنسيق سليمة والحاجة إلى اعتماد طرائق	٦٠-٦٤	٢٦
سادسا –	المساعدة والتحريض	٦٥-٨٤	٢٨
	ألف – قضية الدعم الرواندي لقوات المتمردين التي يقودها كل من موتيبوتسي ونكوندا	٦٥-٦٧	٢٨
	باء – رواندا بوصفها قاعدة خلفية لإعادة تجميع القوات	٦٨-٧١	٢٩

	جيم - التجنيد	٧٢-٧٣	٣٠
	دال - أسلحة موتيبوتسي	٧٤-٧٦	٣١
	هاء - الحماية الخاصة	٧٧	٣١
	واو - الإعداد لأنشطة عسكرية داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية	٧٨-٨٢	٣٢
	زاي - التجنيد القسري دعما لاستعدادات نكوندا للحرب	٨٣-٨٤	٣٣
سابعا -	تورط القوات الأجنبية	٨٥-١٠٠	٣٣
	ألف - القوات الديمقراطية لتحرير رواندا	٨٥-٩٠	٣٣
	باء - القوات الرواندية داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية	٩١-١٠٠	٣٥
ثامنا -	التحالفات العسكرية مع المجموعات العسكرية غير الخاضعة لضوابط	١٠١-١٠٨	٣٧
	ألف - تقديم الدعم للقوات المنشقة المحاربة بالوكالة	١٠٢-١٠٥	٣٧
	باء - تحالف الملاءمة	١٠٦-١٠٨	٣٩
تاسعا -	التوصيات	١٠٩-١٣١	٤٠
	ألف - التدابير المتعلقة بمراقبة الحدود والجمارك	١١٠-١١٧	٤٠
	باء - الرصد والمراقبة الفعالان للحركة الجوية	١١٨-١٢٠	٤٢
	جيم - المساعدة والتحريض	١٢١-١٢٧	٤٢
	دال - تعزيز قدرة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٢٨-١٣٠	٤٣
	هاء - الرصد المستمر	١٣١	٤٤

المرفقات

الأول -	البلدان التي تمت زيارتها وممثلو الحكومات والمنظمات والكيانات الأخرى الذين أجريت معهم مقابلات	٤٥
الثاني -	مشروع اتفاق موقع بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والأطراف الكونغولية (بمقاطعة أويلي العليا) في أبا في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣	
الثالث -	جدول الحركة اليومية لمطار لوبمباشي ليوم ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤	

أولا – مقدمـــة

١ – قرر مجلس الأمن عملا بقراره ١٤٩٣ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣ فرض حظر على الأسلحة لفترة مبدئية مدتها ١٢ شهرا، تعمل فيها الدول كافة، بما فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية، على منع توريد أو بيع أو نقل أي أسلحة أو أدوات ذات صلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو تقديم أي مساعدة أو مشورة أو تدريب متصل بالأنشطة العسكرية، إلى جميع الجماعات الأجنبية والكونغولية المسلحة والميليشيات التي تعمل في إقليم مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري، وإلى الجماعات التي ليست أطرافا في الاتفاق العام والشامل بشأن الفترة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢ – وفي الفقرة ٧٢ من تقريره الرابع عشر عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2003/1098)، اقترح الأمين العام نهجا ثلاثيا لمعالجة الرصد والتنفيذ الفعالين لحظر الأسلحة. وفي إطار المستوى الأول، تتولى البعثة جمع وتصنيف المعلومات وفقا للوسائل المتاحة لها. ووفقا للمستوى الثاني، يتولى فريق خبراء تقنيين جمع وإجراء التحقيقات الأولية بشأنها داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بلدان أخرى، ويرفع تقاريره إلى مستوى ثالث، وهي لجنة جزاءات.

٣ – وفي بيان لرئيسه مؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (S/PRST/2003/21)، أعاد مجلس الأمن تأكيد عزمه على أن يرصد عن كثب الامتثال للحظر المفروض على الأسلحة بموجب القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣)، وأعرب عن نيته التصدي لمشكلة التدفق غير المشروع للأسلحة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك بأساليب منها احتمال إنشاء آلية رصد.

٤ – وفي الفقرة ١٠ من قراره ١٥٣٣ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤، طلب المجلس إلى الأمين العام أن ينشئ، بالتشاور مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بنفس القرار، فريقا للخبراء، لفترة تنتهي في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤، لأداء المهام التالية:

(أ) فحص وتحليل المعلومات التي تجمعها البعثة في سياق مهمة الرصد الموكولة إليها؛

(ب) جمع وتحليل جميع المعلومات ذات الصلة، داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبلدان المنطقة، وعند الاقتضاء في بلدان أخرى، بالتعاون مع حكومات تلك البلدان، وذلك فيما يتعلق بتدفقات الأسلحة والأعتدة ذات الصلة، فضلا عن الشبكات التي تمارس أعمالا تنتهك التدابير المفروضة بموجب الفقرة ٢٠ من القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣)؛

(ج) النظر، حسب الاقتضاء، في سبل تحسين قدرات الدول المهتمة، وبخاصة دول المنطقة، ضمانا لفعالية تنفيذ التدابير المفروضة بموجب الفقرة ٢٠ من القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣) وأن يقدم التوصيات بشأنه؛

(د) تقديم تقرير خطي إلى المجلس، عن طريق اللجنة، عن تنفيذ التدابير المفروضة بموجب المادة ٢٠ من القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣)، مشفوعا بتوصيات في هذا الصدد؛

(هـ) إطلاع اللجنة على أنشطته بصورة متواترة؛

(و) تبادل المعلومات مع البعثة، حسب الاقتضاء، التي قد تكون مفيدة في أداء مهمة الرصد الموكولة إليها؛

(ز) تزويد اللجنة بقائمة تضم أدلة، مؤيدة بالأشخاص الذين تبين أنهم انتهكوا التدابير المفروضة بموجب الفقرة ٢٠ من القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣)، والأشخاص الذين تبين أنهم ساندوهم في هذه الأنشطة لكي يتخذ المجلس مستقبلا ما قد يلزم من تدابير.

٥ - وفي رسالة مؤرخة ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2004/317)، عيَّن الأمين العام الأفراد التاليين في فريق الخبراء: كاثي لين أوستن، خبيرة تهريب الأسلحة (الولايات المتحدة الأمريكية)، وفكتور ديبيري، خبير الملاحة الجوية (كندا)، وجان لوك غاليه، خبير الجمارك (فرنسا)، ليون - باسكال سودي، خبير الشرطة (الكاميرون). وسيعاون الفريق موظف للشؤون السياسية.

٦ - وتلقى فريق الخبراء دعما قيما، فيما يتعلق بالمعلومات والسوقيات على السواء، من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية داخل الكونغو وفي البلدان المجاورة على السواء، ويود أن يوجه الشكر بصفة خاصة إلى الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية وليم لاسي سوينغ. وتمشيا مع النهج الثلاثي الوارد في القرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، نظر فريق الخبراء في المعلومات المقدمة إليه من البعثة باعتبارها نقطة انطلاق لإجراء بعض تحقيقاته الأخرى، ويقدر الفريق التعاون الوثيق الذي أقامه مع البعثة وفقا للولاية الخاصة لكل منهما. ويود الفريق أيضا أن يوجه الشكر إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى بأفريقيا ومقره مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، من أجل الدعم الإداري المقدم منه.

ثانيا – المنهجية

٧ – يعتبر الوقت المحدد لفريق الخبراء لتحقيق النتائج المرجوة من عمله عاملا أساسيا في تحديد المنهجية التي اعتمدها. وفي ضوء ولايته ومدتها ١٠ أسابيع، اختار فريق الخبراء، في مشاورات سابقة مع اللجنة، نهج دراسة الحالة الإفرادية. وأعلن فريق الخبراء منذ البداية أن تقريره سيعتبر تقرير إرساء أُسس، يركز على مجموعة من الحالات المحددة التي تعكس نهجا متوازنا، بدلا من تقديم عرض شامل وجامع لتدفقات الأسلحة والأنشطة ذات الصلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال الفترة التي قضاها في الميدان، التزم الفريق بدقة بطلب مجلس الأمن بإطلاع اللجنة على أنشطته بتقديم تقارير تفصيلية مستكملة مرتين كل شهر.

٨ – وكانت القيود الزمنية عاملا حاسما في تحديد النطاق الجغرافي الذي اختاره فريق الخبراء. ونظرا للقرب والتدخل المزعوم لرواندا وأوغندا في مقاطعة إيتوري ومقاطعتي كيفو، قرر فريق الخبراء أن يولي الأولوية لتركيزه على مناطق الحدود بين شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وغرب رواندا وأوغندا. وعلى أساس هذا الافتراض، قام الفريق بتقييم ٢١ منطقة حدود أساسية وفرعية، وقام بمسح بحيرتي ألبرت وكيفو على نطاق واسع على مدى فترة ستة أسابيع. واضطلع بعمليات مسح أخرى جوية في المنطقة الواقعة حول بونيا، وفتاكي، ومهاغي، وبوغا بمقاطعة إيتوري وفي المناطق المحيطة ببنى ووواليكالي في مقاطعة شمال كيفو. وجميع عمليات التقييم والمسح مؤيدة بأدلة فوتوغرافية.

٩ – ونظرا للقيود الأمنية والقيود السوقية للأمم المتحدة، كان يتعين على الفريق في بعض الأوقات إعادة جدولة التقييمات الميدانية أو تأجيلها لا سيما في مناطق مثل لومباشي (كتانغا)، وإيسيرو، وآبا، وفرادجي (المقاطعة الشرقية) وفي عدد من مهابط الطائرات في مقاطعة إيتوري. وفقد الفريق أيضا وقتا ثمينا لرفض حكومة رواندا السماح له بالدخول مباشرة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من أراضي رواندا.

١٠ – –ووفقا لولايته، تولى فريق الخبراء فقط دارسة وتحليل المعلومات المتصلة بالانتهاكات المشتبه في وقوعها للحظر المفروض على الأسلحة اعتبارا من ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣، مع التركيز بصفة خاصة على الانتهاكات الحديثة والجارية التي تمثل بطريقة مناسبة الديناميات الحالية في المنطقة، التي تنطوي على هشاشة سياسية وتزايد الشواغل الأمنية.

١١ – ويرى فريق الخبراء أن المسائل ذات الصلة المتكافئة بولايته هي الإمداد المباشر أو غير المباشر بالأسلحة وأي أعتدة ذات صلة أو بيعها أو نقلها، وانتهاك القوات الحكومية الأجنبية لأراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتقديم المساعدة أو المشورة أو التدريب المتصل بالأنشطة العسكرية، ودخول زعماء الجماعات الكنغولية المسلحة إلى البلدان المجاورة دون

عوائق، لا سيما من أجل تجنيب المقاتلين المسرحين أو المدنيين، سواء تم ذلك بطريقة قسرية أم لا؟ والمرور عبر البلدان المجاورة للالتفاف حول القوات المعادية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واستخدام البلدان المجاورة كملتجأ أو قاعدة خلفية أو ملاذ آمن والنقل الداخلي غير المشروع للأسلحة داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشكل جميع هذه الأعمال تهديدا للسلام والأمن في المنطقة.

١٢ - وفي جميع البلدان التي تمت زيارتها، قام فريق الخبراء باتصالات بالمسؤولين الحكوميين والعسكريين، وبالبعثة ووكالات الأمم المتحدة، وبالسلك الدبلوماسي، وبالمسؤولين المحليين المختصين، وبالمجتمع المدني، وبالمنظمات غير الحكومية وبمصادر مستهدفة أخرى. وشمل الاتصال بالحكومات جلسات إحاطة شاملة مع ممثلي الدولة المختصين، علاوة على اجتماعات فردية في مجالات التخصص. وقدم الفريق أيضا إلى حكومتي رواندا وأوغندا استبيانات بشأن مجالات محددة تهم الفريق، بما في ذلك شواغل أمن الحدود والطيران المدني. وفي حين قام فريق الخبراء بالاتصال بالحكومات بطريقة فعالة وبناءة ومنفتحة، فإنه أتاح فرصة متكافئة لها لتبادل المعلومات والأفكار، وأتاح لها أكبر مهلة ممكنة للرد على استفساراته، وأجرى، إذا أمكن ذلك، تعديلات في مواعيد سفره لتصبح ملائمة لها.

١٣ - وخلال اتصاله بالحكومات والكيانات والأفراد، سعى فريق الخبراء إلى الحصول على آراء بشأن التدابير العملية والقصيرة إلى متوسطة الأجل لتحسين الامتثال لحظر الأسلحة. واستنادا إلى هذه الخلفية يرى الفريق أن مجموعة التوصيات الواردة في هذا التقرير تمثل نهجا تم الاتفاق والتراضي بشأنه لإيجاد حل للتدفق غير المشروع للأسلحة والأنشطة ذات الصلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقام أيضا الفريق بإطلاع المسؤولين الحكوميين، وفي الواقع جميع مَن تحاور معهم، على الحقائق، أو تحسين وعيهم فيما يتعلق بحظر الأسلحة والآثار المترتبة عليه.

١٤ - وفي ضوء حقيقة أن مجلس الأمن عهد إلى فريق الخبراء بتقديم تقرير عن عدم الامتثال لحظر الأسلحة وانتهاكاته، فإن الفريق سعى إلى لقاء أعلى المستويات المتاحة لتوفير الأدلة لهيئة غير قضائية. وفي غياب الحق في اللجوء إلى القضاء، فإنه يعتبر أن المعلومات ''خارج نطاق الشك المعقول'' والتي تم الحصول عليها، أو جرى التطوع بها من قبل ثلاثة مصادر رئيسية موثوق بها ومستقلة على الأقل أو من مصدرين علاوة على ملاحظات الخبراء في الموقع. واستخدم حسن تقديره في تقييم مدى ملاءمة المعلومات التي جُمعت من مصادر رئيسية وثانوية قبل التوصل إلى رأي مدروس وإجماعي.

١٥ - وطوال فترة ولايته، تواجد فريق الخبراء بصورة فعلية في المناطق الهامة للحصول على المعلومات من مصادرها الأولية وإجراء تقييمات استنادا إلى مصادر أولية. وبذل أيضا كل محاولة ممكنة للاجتماع مع ممثلي الجماعات المسلحة وفصائل المنشقين. وعلى سبيل المثال، اتصل بزعيمي حزب وحدة وسلامة أراضي الكونغو السابق والحالي قهوا مندرو بانغا وكيسمبو بيتاراما، وزعيم حركة القوى الشعبية من أجل الديمقراطية في الكونغو توماس أونين كان أوتيكا، ورئيس أركان القوات المسلحة للشعب الكونغولي إيمانويل نيدونغوتسي والقائد المنشق جول موتيبوتسي. ويدرك الفريق أن مجرد وجوده في الميدان في مناسبتين على الأقل كان بمثابة عامل ردع للأنشطة التي جاء للتحقيق فيها.

١٦ - والحالات المعروضة في هذا التقرير اختيرت وفقا لمجموعة من المعايير المتداخلة التي سبق وضعها. وهي تشمل مدى موثوقية المصادر ووجود وثائق مؤيدة للمزاعم القوية الأخرى. و لم يتضمن التقرير الحالات العديدة التي لم تستوف هذه الشروط من أجل إجراء المزيد من التحقيق.

١٧ - وفي ضوء الهشاشة السياسية السائدة في المنطقة، يشدد فريق الخبراء أيضا بصفة خاصة على الحياد والنزاهة والشفافية والعدالة في عملية الانتقاء. ولهذا السبب، ولكن أيضا لحقيقة أن قيود الوقت قد منعت الفريق في بعض الأحيان من استكمال تحقيقاته وتوفير حق الرد الكافي للحكومات والكيانات والأفراد الذين اتصل بهم، فإنه قد امتنع عن وضع القائمة المطلوبة في الفقرة ١٠ (ز) من القرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤). وقام الفريق بالإبلاغ عن هذه الإمكانية عندما اجتمع بصفة مبدئية مع اللجنة في نيويورك في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٤.

ثالثا - معلومات أساسية

١٨ - تستمر انتهاكات السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واتخذت خطوات إيجابية عديدة منذ توقيع الاتفاق العام والشامل بشأن الفترة الانتقالية والتشكيل اللاحق لحكومة انتقالية. غير أنه تحقق تقدم متواضع في مجالات تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لفريق الخبراء، بما في ذلك الاندماج العسكري، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبرنامج نزع السلاح وإعادة الإدماج في المجتمع في مقاطعة إيتوري، وإصلاح الشرطة؛ وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن، وتوسيع نطاق إدارة وسلطة الدولة.

١٩ - وأحرز أيضا تطبيع العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها في الشرق، رواندا وأوغندا، تقدما، على الرغم من الانتكاسات المرحلية، لا سيما مع رواندا. ويعود التقدم إلى حد كبير إلى الجهود الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف المستمرة.

٢٠ - ومما أعاق الحكومة الانتقالية عن أداء مهامها المكائد السياسية والعسكرية لمختلف العناصر الفاعلة وأصحاب المصلحة سواء داخل أو خارج جمهورية الكونغو الديمقراطية نظرا لمواصلتهم متابعة أهدافهم العسكرية لتحقيق برامجهم السياسية والمالية الخاصة. وخلال الأسابيع الثمانية التي قضاها فريق الخبراء في الميدان، جرت محاولة غير ناجحة لانقلاب ضد الحكومة الانتقالية في كينشاسا، ومواجهة عسكرية خطيرة في جنوب كيفو بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات متمردة، والتعزيز اللاحق للقوات المعارضة في مقاطعتي كيفو، والعمليات الرامية إلى طرد الجيش الشعبي لتحرير السودان من الأجزاء الشمالية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والهجمات على بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأفرادها، والأنشطة العسكرية المستمرة، بما في ذلك الهجومية للجماعات المسلحة في مقاطعة إيتوري أساسا.

٢١ - وتمثل الأحداث الأخيرة في كيفو نكسة كبيرة في تطبيع العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وتشير إلى أنه على الرغم من انسحاب قواتها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، تواصل رواندا، التي لديها اهتمامات أمنية مشروعة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، القيام بدور مزعزع للاستقرار هناك. ولا ينبغي تجاهل دور أوغندا، لا سيما في مقاطعة إيتوري، وإن يكن قد انتشر. ولا تزال سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه تحديا ليس فقط من التدخل والدعم العسكري المقدم من رواندا وأوغندا إلى القوات الحليفة أو التابعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولكن أيضا بتواجد جماعات مسلحة أجنبية مثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية على أراضيها.

٢٢ - وقبل فرض حظر الأسلحة بوقت قصير، حدثت طفرة ملحوظة في ورود الإمدادات للجماعات المسلحة في مناطق الحدود بالجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتستكمل هذه الإمدادات مخزون الأسلحة القائم بما في ذلك بقايا الأسلحة بعد انسحاب القوات الرواندية والأوغندية. غير أنه مع قيام قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات بـ ''عملية آرتيميس'' في منتصف عام ٢٠٠٣ في مقاطعة إيتوري، توقفت الإمدادات المنتظمة عن طريق الجو والبر والبحر. واضطلعت عملية آرتيميس بعمليات الاستطلاع

وتوفير المعلومات ومعالجة أصول الحظر مما مكنها من قصر إعادة الإمداد على مسرح عملياتها.

٢٣ - وأدى استبدال القوة بقوة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الأقل تسليحا إلى تهيئة بيئة، في المقام الأول، أكثر مواتاة لاستئناف تهريب الأسلحة والدعم السوقي الآخر إلى العناصر الفاعلة الرئيسية في مقاطعات إيتوري وكيفو. ومع النشر التدريجي لفرقة إيتوري خارج بونيا، أصبحت قوات البعثة في وضع أفضل لملء فراغ القوة في المناطق الأبعد.

٢٤ - وكُلفت البعثة، بموجب القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣)، بمهمة مراقبة حظر الأسلحة، في الوقت الذي كانت تعاني فيه من نقص في مواردها البشرية وأصولها التقنية لمواجهة أولويات عملياتها الخاصة وقيود الانتشار، ولا سيما في مقاطعة إيتوري ولاحقا في مقاطعتي كيفو. وفي ظل هذه الظروف، جرى توسيع القدرة المحدودة للبعثة على مراقبة الأسلحة إلى أقصى حد لها، على الرغم من أن البعثة تقدر أهمية هذه المهمة تقديرا كاملا. وفي هذا السياق أنشئت آلية الرصد الثلاثية بموجب القرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤).

٢٥ - وخلال فترة تواجده في الميدان، حدد فريق الخبراء عددا من القنوات التي تقدم عن طريقها المساعدة المباشرة وغير المباشرة للجماعات المسلحة العاملة في مقاطعة إيتوري، ومقاطعتي كيفو، وفي الأجزاء الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية، سواء من البلدان المجاورة أو من داخل الكونغو. وهذه المساعدة الجارية، والتي تشمل الإمداد بالأسلحة والذخائر، تستمر في تهديد استقرار الحكومة الانتقالية ويمكن أن تؤدي، إذا لم يتم السيطرة عليها، إلى تجدد اندلاع الأعمال القتالية وزيادة تقويض الاستقرار الإقليمي.

رابعا - مسامية الحدود وتهريب الأسلحة

ألف - معلومات عامة

٢٦ - جمهورية الكونغو الديمقراطية بلد شاسع غير ساحلي تقريبا ويشترك في حدوده البالغة ٠٠٠ ٩ كيلومتر مع تسع بلدان. وفي الشرق فقط، تمتد الحدود، التي يتكون جزء كبير منها من بحيرات، من أوغندا إلى زمبابوي على طول نحو ٥٠٠ ٢ كيلومتر. وتتقاسم جمهورية الكونغو الديمقراطية بحيرة ألبرت وبحيرة إدوارد مع أوغندا، وبحيرة كيفو ونهر روزيزي مع رواندا، وبحيرة تنجانيقا مع بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة. وعلاوة على ذلك، تمتلك جمهورية الكونغو الديمقراطية مجالا جويا شاسعا غير منظم يشمل معظم وسط أفريقيا. وكما ستجري مناقشته في فرع مستقل، يوجد عدد أكبر من مهابط الطائرات عن

الطرق القابلة للاستخدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يجعل من المسموح به تسيير رحلات جوية داخلية ودولية غير خاضعة للرقابة إلى حد كبير. ويؤدي الامتداد الهائل للبلد وخصائصه الجغرافية إلى انعدام حصانته أمام المتاجرين والمهربين.

٢٧ - وتمارس الحكومة الانتقالية سلطة ضئيلة أو لا تمارس سلطة على الإطلاق على الأجزاء الشاسعة من حدودها الشرقية. وعلى سبيل المثال، في مقاطعة إيتوري، تسيطر الجماعات المسلحة على عبور التجارة للحدود والتي تدر منافع هائلة، سواء فيما يتعلق بالإيرادات التي تدرها الضرائب أو الدخول الميسر للسلع، سواء بطريقة مشروعة أو غير مشروعة، من الخارج. وتعتبر السيطرة على مناطق الحدود ملاءمة استراتيجية كبرى أيضا، لأنها تتيح التقهقر بصفة مؤقتة إلى البلدان المجاورة عند الحاجة. واستنتج فريق الخبراء أن معظم الجماعات المسلحة والقوات المنشقة في مقاطعة إيتوري العاملة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ستصبح في عسر مالي وسوقي وعسكري شديد إذا ما حُرمت من الدعم المباشر وغير المباشر الوارد من المسؤولين وشركاء الأعمال العاملين في المناطق اللصيقة عبر الحدود، وكذلك من حرية الانتقال عبر هذه الحدود.

٢٨ - وتشكل مسامية حدود البلد في الشرق وإمكانية اختراقها والنفاذ منها أكثر العناصر الحاسمة التي تقوض قدرة الحكومة الانتقالية في كينشاسا، والمجتمع الدولي، على رصد تدفق الأسلحة والسلع الأخرى غير المشروعة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية سواء بواسطة المتاجرين بالأسلحة أو الموردين الحكوميين الأجانب.

باء - أوجه النقص الحكومي والمؤسسي

٢٩ - نظر فريق الخبراء، وفقا لولايته، في مدى كفاءة نظم مراقبة الحدود والهجرة والمجال الجوي في المنطقة بغرض الكشف عن انتقال الأسلحة والأعتدة ذات الصلة عبر الحدود الوطنية انتهاكا للجزاءات المفروضة من مجلس الأمن. وتعتبر الرقابة الفعالة في نقاط العبور البرية والبحرية وكذلك في المجال الجوي حيوية للكشف عن الاتجار غير المشروع. وفي هذا الصدد، وجد الفريق أن القدرات المحلية والإقليمية والدولية، وأساليب الرصد والمراقبة ضعيفة أو غير كافية تماما للكشف عن المتجرين بالأسلحة الذين يوردونها للكيانات المحظورة داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو للعمل كعنصر ردع لهم.

٣٠ - وبوصفها دولة ضعيفة مؤسسيا، تفتقر جمهورية الكونغو الديمقراطية بصورة كبيرة إلى مراقبة الجمارك والهجرة في نقاط الحدود الرسمية الـ ٨٣، من بينها ٢٧ في مقاطعة إيتوري ومقاطعتي كيفو. وفي بعض الحالات، فإن إدارة وسلطة الدولة غير متواجدة على الإطلاق. وأبلغ المدير العام لإدارة الهجرة فريق الخبراء أنه ليست لديه سلطة على نقاط الحدود في

مقاطعة إيتوري أو في مقاطعتي شمال وجنوب كيفو. وحيث تمارس الدولة سلطة اسمية، فإنها سلطة جزئية فقط. والتقى الفريق بعدد كبير من مسؤولي الجمارك في شرق البلد والذين يملكون سلطة أو نفوذ ضئيلين لأداء واجباتهم الرسمية المعتادة. وعلاوة على ذلك، فحتى الموظفين الرمزيين يجري صرفهم من هذه النقاط في نحو الساعة السادسة مساء. وقام الفريق بمشاهدة توثيق عدد من التنقلات المشبوهة للشاحنات والموظفين في نقاط عبور الحدود بعد ساعات العمل المعتادة، عندما تدخل الحدود تحت الرقابة الخالصة للعسكريين.

٣١ - ولاحظ فريق الخبراء وجود مشاكل مماثلة سواء في أوغندا أو رواندا. وفي مدينة بايدا الحدودية الأوغندية، أعرب مسؤولو الجمارك المحليين للفريق عن قلقهم بالنسبة لأمنهم الشخصي ليلا وعدم قدرتهم على وقف الحركة الليلية المعتادة للشاحنات عبر الحدود إلى داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تشكل انتهاكا صارخا للإجراءات المعتادة للجمارك والهجرة والشرطة. وأبلغ المسؤولون عن حوادث مماثلة ليس فقط في معابر الحدود البعيدة ولكن أيضا في نقاط العبور الرئيسية لعبور السلع. وييسر تغاضي الشرطة والعسكريين انتقال الشحنات غير المشروعة. وأوضح عدد من مسؤولي الجمارك أن هذا التواطؤ هو السبب الرئيسي وراء عدم قدرتهم على التدخل أو منع الشحنات الممنوعة. وفي حالات أخرى، تقع نقاط الحدود في مناطق غير آمنة بحيث جرى نقل مسؤولي الجمارك إلى مواقع داخلية من أجل حمايتهم الشخصية.

جيم - المسامية

١ - الطرق

٣٢ - هناك فرصة كبيرة متاحة لتهريب الأسلحة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بواسطة الشاحنات والمركبات الأخرى، والتي تنقل إلى داخل البلد بواسطة الأفراد والجنود الحاملين لها. ومما ساعد على تيسير هذا حقيقة أن معظم التنقلات عبر الحدود تشمل تجارة غير رسمية يضطلع بها أفراد على كلا الجانبين يشتركون في أصل عرقي واحد أو صلات أسرية أو معتقدات سياسية. ولاحظ فريق الخبراء أن التجارة عبر الحدود في معابر الحدود البعيدة غير منظمة، ونادرا ما تفرض عليها ضرائب. وتضطلع أيضا أسواق الحدود، لا سيما في المناطق البعيدة المفتوحة أمام الجماعات المسلحة، دورا هاما في انتشار الأسلحة. ويجري شراء كميات صغيرة من الأسلحة والذخيرة متوفرة في السوق السوداء.

٣٣ - وتلقى فريق الخبراء، وقام بتحليل، تقارير عديدة عن الشاحنات التي يُدعى قيامها بنقل أسلحة ومواد سوقية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر نقاط الحدود الأوغندية أروا، وبايدا، ومبوندوي، ونقطتي الحدود الرواندية جيسنيي وسيانغوغو. وقد تمكن من جمع

معلومات تفصيلية من شهود عيان عديدين موثوق بهم ومستقلين بشأن الشاحنات التي ادعى استخدامها لنقل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة، مثل التواريخ والطرق المستخدمة. غير أنه كان من الصعب تأكيد هذه المعلومات في ضوء حقيقة أن المستعملين النهائيين هم عادة من الجماعات المسلحة التي تمارس رقابة مشددة على سكانها. والأهم من ذلك، لم يتمكن الفريق من السفر إلى بعض المناطق.

٢ - البحيرات

٣٤ - ويحظى استخدام البحيرات المشتركة بين الدول للاتجار بالأسلحة والسلع الأخرى غير المشروعة بنفس الاهتمام من جانب فريق الخبراء. فبعد تقييم عدة موانئ في بحيرة البرت، على سبيل المثال، اكتشف الفريق أن السلطات المحلية في الجانب الأوغندي، بما في ذلك في نتوروكو وبوتيابا ووانسيكا تفتقر إلى احتياجات أساسية لرصد أنشطة التجارة بشكل مناسب أو أنها شكلت تحالفات مع قادة جماعات إيتوري المسلحة، وأصحاب شركات النقل الكونغوليين والتجار لإنشاء شبكات غير مشروعة لتهريب البضائع العادية والمحظورة. ويقتضي عمل الشبكات تستر سلطات محلية متعددة في أوغندا مثل مسؤولي القوات المسلحة والشرطة والجمارك فيما يتعلق بمعظم التجارة التي يقوم بها الكونغوليون في هذه الموانئ.

٣٥ - ولا توجد دوريات بحرية تذكر لمراقبة تجارة الأسلحة غير المشروعة أو حركة القوات أو لا توجد إطلاقا ولا سيما في الليل. وفي عدة مرافئ على ضفاف البحيرة في أوغندا، كثيرا ما يجد فريق الخبراء الدوريات البحرية المحلية متعطلة أو دون وقود كاف لإجراء دوريات مفيدة.

٣٦ - والأمن في البحيرات يشكل معضلة أيضا بخلق بيئة من غير المرجح أن يمارس التجار العاديون تجارتهم تاركين معظم النقل والتعامل التجاري في أيدي السماسرة عديمي الضمير. وقد أجرى فريق الخبراء مقابلات مع الشرطة المحلية والقائد العسكري الإقليمي الذين ذكروا أن حماية القوارب التي تسافر في قوافل والصيادين الأوغنديين المحليين وشركات النقل من القرصنة والسرقة هي شاغلهم الأمني الرئيسي الذي لا يملكون لأجله سوى أصول قليلة.

حالة ميناء نتوروكو وزعيم جماعة إيتوري المسلحة قهوا

نتوروكو، ميناء أوغندي في الرأس الجنوبي من بحيرة البرت. وهو أكثر ممر عملي من وإلى الميناءين الايتوريين في كيسيني وتشوميا على التوالي واللذين يسيطر عليهما زميلان سابقان بحزب وحدة وسلامة أراضي الكونغو، الزعيم قهوا والزعيم كيسيمبو. وأبلغ عدة محاورون فريق الخبراء بأن زعيمي هذه المجموعة المسلحة يمران عبر نتوكورو بانتظام في طريقهما إلى كمبالا بمساعدة السلطات الأوغندية المحلية. وقد كانت آخر مرة شوهد فيها قهوا وكيسيمبو في نتوروكو عائدين من اجتماعات في كمبالا مع مسؤولين أوغنديين قبل يوم من إجراء الفريق لتقييمه هناك.

ولا يوجد في نتوروكو أي موظف هجرة مقيم معتمد. وعندما زار فريق الخبراء الميناء، كان موظف الهجرة بالنيابة، الذي كان في الواقع من قوات الشرطة، في إجازة. وقد أُبلغ الفريق أن الرعايا الكونغوليين عندما يصلون إلى نتوروكو لمواصلة السفر إلى داخل البلد، يطلب منهم تسجيل أنفسهم في مكتب الجمارك الإقليمي في فورت بورتال، على بعد ساعتين تقريبا بالسيارة. وذهب الفريق إلى فورت بورتال للتحقق من هذه المعلومات. ولم يجد أي ذكر لقهوا أو كيسيمبو في السجلات، التي لا تحتوي سوى على عدد صغير من الأسماء الكونغولية.

والتجارة في نتوروكو يتحكم فيها إلى حد بعيد الكونغوليون، إلى حد الإقصاء لنظرائهم الأوغنديين. ولدى الزعيم قهوا مصالح تجارية في الميناء الأوغندي. فهو يصدر، على سبيل المثال، منتجات الأسماك عبر نتوروكو ويستورد المشروبات الروحية والمواد الغذائية من هناك إلى داخل ايتوري. وبالرغم من ادعاءات مسؤول الجمارك المحلي بأن أوغندا لا تستورد منتجات من ايتوري، الا أن الفريق لاحظ وجود كميات من البيرة الكونغولية والملابس الكيتيندية والأخشاب وقد أُبلغ بأنها أُحضرت من جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق البحيرة.

وأثناء تقييمه لنتوروكو في أوغندا ولتشوميا وكاسيني، الميناءين الكونغوليين الواقعين مباشرة في الجانب الآخر من البحيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تأكد فريق الخبراء أن قهوا استطاع أن ينشئ شبكة مالية ولوجيستية تحوب جانبي البحيرة لدعم برامجه السياسية والعسكرية. وباستخدام عضلاته السياسية والتجارية، حاول قهوا أن يجبر التجار على استخدام ميناء تشوميا بدلا من كيسيني كنقطة دخول إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، اذ أن كيسيني اذا استخدمت، سيخسر الضرائب المفروضة على الواردات التي يجمعها هناك

كيسيمبو. وبالإضافة إلى ضرائب الاستيراد العادية، فرضت ضريبة خاصة ''ضريبة قهوا'' على التجار الذين يتاجرون في تشوميا.

ويعتقد فريق الخبراء أن التآمر الأوغندي في الدعم المقدم إلى قهوا، الذي شكل جزءا من شبكة في الأراضي الأوغندية، يعتبر انتهاكا لحظر الأسلحة، بالرغم من أن قهوا أبلغ الفريق في مقابلة مسجلة في شريط أن رواندا تزوده بالسلاح.

٣٧ - أما بالنسبة لبحيرة كيفو، فإن عددا من المصادر الموثوق بها، يفيد بأن عملية تهريب مريبة تجري إلى ومن مناطق كيفو. وتتكون حركة التهرب على نحو متكرر من مواد عسكرية وذخيرة ومؤخرا من الكونغوليين المجندين العائدين من رواندا من أجل أداء خدمة عسكرية نشطة داخل صفوف القوات المتمردة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة القوات الحكومية الرواندية. وبالرغم من أن هذه الادعاءات كان يتم الإبلاغ عنها بانتظام ومدعومة بصور مرسلة من السواتل ووثائق مراقبة أخرى، لم يتح لفريق الخبراء الوقت الكافي لتأكيد هذه المزاعم بصورة مستقلة، إلا أنه استخلص مع ذلك أنه من المرجح للغاية أن تكون المزاعم صحيحة وينبغي أن تظل هذه الأنشطة هدفا رئيسيا للمراقبة. غير أنه في آذار/مارس ونيسان/أبريل اكتشف أفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مخابئ للأسلحة والذخيرة مخفية في مياه بحيرة كيفو في الجانب التابع لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالقرب من مناطق في بوكافو سيطرت عليها مؤخرا قوات موتبوتسي المتمردة. ووفقا لتقارير محلية، فإن الزوارق تحضر الأسلحة والذخيرة من رواندا ليلا وتلقيها في المياه مع عصاة من البامبو لتمييز مكان المخبأ. ثم يسترد المنتفعون المقصودون الليلة التالية هذه المواد. وفي أحد هذه المخابئ، وجدت بندقية جديدة نسبيا مصنعة في جنوب أفريقيا من طراز R-5. وعند تعقب منشأها، علم الفريق أنها كانت جزءا من مخزون سابق زودت به رواندا من عملية شراء مرخصة من جنوب أفريقيا.

دال - استخدام الحدود كمصادر إيرادات للجماعات المسلحة

٣٨ - كما أشير في دراسة الحالة أعلاه، فإن السيطرة على الحدود تعتبر مصدر ممتاز بالنسبة للجماعات المسلحة. فهي تدر عليها الإيرادات اللازمة للصرف على قواتها وإعادة إمدادها وتوفر دخلا ضخما لزعمائها لمواصلة دفع رواتب الجنود وشراء اللوازم العسكرية والسوقية مما يشكل انتهاكا صارخا لنظام الجزاءات. ومثل ما فعل قهوا، تآمر الرائد جيروم، زعيم جماعة إيتوري المسلحة، القوات المسلحة للشعب الكونغولي، مع قادة الأعمال والقادة

السياسيين الأوغنديين لانشاء شبكة تدر إيرادات من الضرائب المتعلقة بالاستيراد والعبور على جانبي الحدود ويتمتع بالتالي، بروابط سياسية وعسكرية ومالية مستمرة مع أوغندا.

حالة تجارة المرور العابر الأوغندية والقوات المسلحة للشعب الكونغولي

تسيطر القوات المسلحة للشعب الكونغولي على جزء هام من الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا بمميزاتها الثلاث المتعلقة بتجارة الحدود: أرو وأريوارا في الشمال ومدينة مهاغي، في أقصى الجنوب.

ويتمتع الرائد جيروم ورجاله بإمكانية الوصول دون عوائق إلى أوغندا، بالرغم من أن القوات المسلحة للشعب الكونغولي تسيطر بقوة على جانبها من الحدود بمساعدة القوات الأوغندية في جمهورية الكونغو الديمقراطية كما لاحظ ذلك فريق الخبراء مباشرة. وفي الواقع، أبلغ الفريق لاحقا بأن رئيس أركان القوات المسلحة للشعب الكونغولي اعتقل شانتال تابو ليتي وغيوم كامبالي، مسؤولي الهجرة المحليين، في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٤ لسماحهما للفريق بالدخول إلى أرو.

وعلى العكس، تسمح صلات جيروم السياسية والتجارية في أوغندا له بحرية الحركة والاتجار العادي مع الشركاء في أروا. ومن الواضح من مناقشات مفصلة مع مصادر في أروا أن جيروم يقضي معظم لياليه هناك، في فنادق مختلفة أو في منازل شركائه التجاريين، بينما تقيم أسرته في كمبالا. وخلال زيارة الفريق إلى أروا، لاحظ أن مركبة جيروم تقدم لها الخدمات هناك وقد اجتمع في مناسبات مختلفة مع ''وزير خارجيته'' ورئيس الأركان، اللذين كانا في أروا لتصريف أعمالهما المعتادة.

وجيروم هو المستفيد الرئيسي من نظام ''البضائع العابرة'' المتصدع إلى حد ما فجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا جميعها أعضاء في اتفاق ممر العبور الشمالي الذي يسمح للبضائع العابرة لأراضيها أن تظل محكمة الاغلاق ولا تفتش. وبالرغم من أن الإجراءات ربما لم تتغير لتفتيش الأوراق، فإن عمليات التفتيش الفعلية نادرا ما تحدث، خاصة إذا أعلن أن الشحنة ''عابرة''. والحد الأدنى المتطلب للحد من التهريب هو التفتيش الفعلي لجميع البضائع العابرة إلى مناطق في جمهورية الكونغو الديمقراطية الواقعة تحت سيطرة الأطراف المشمولة بالنظر.

وهناك اعتراف عام داخل دوائر الجمارك الأوغندية بأن نظام العبور متصدع ويساء استخدامه. وليس غريبا أن تفرّغ البضائع العابرة الداخلة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من أوغندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنقل بالشاحنات مرة أخرى إلى داخل أوغندا

عبر نقاط عبور الحدود العادية. ثم تباع البضائع دون ضرائب في الأسواق المحلية ويتقاسم الأرباح المسؤولون الأوغنديون ونظراؤهم الكونغوليون. وتحصل القوات المسلحة للشعب الكونغولي على معظم إيراداتها، ولا سيما من الوقود والسجائر والمشروبات غير المسكرة بهذه الطريقة. ويضمن هذا لزعيمها، الرائد جيروم، إيرادات كافية لشراء الأسلحة أو بناء الفنادق. كما يعرف عنه أيضا أنه قايض دراجات بخارية معفية من الضرائب مقابل أسلحة للجيش الشعبي لتحرير السودان.

وفي وقت زيارة فريق الخبراء إلى ماهانجي، تم الإبلاغ عن أن جيروم أبقى على شراكة تجارية للمحافظة على سلام عملي مع حركة القوى الشعبية من أجل الديمقراطية في الكونغو وجبهة القوميين والاندماجيين عن طريق تقاسم الإيرادات المكتسبة من الواردات بتلقي جبهة القوميين والاندماجيين ٤٠ في المائة وحركة القوى الشعبية من أجل الديمقراطية في الكونغو ١٠ في المائة والقوات المسلحة للشعب الكونغولي ٥٠ في المائة.

خامسا – النقل الجوي والتهريب

ألف – معلومات عامة

٣٩ – هناك أكثر من ٤٥٠ مطار معروف ومهبط طائرات في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالرغم من أن أقل من ٣ في المائة فيها مدرج معبد. والأخرى مدرجات ترابية ومكسوة بالعشب ذات أبعاد صغيرة للغاية تستخدم بصورة عامة من قبل خطوط الطيران المحلية لأغراض تجارية أو إنسانية أو دينية أو من قبل المشغلين غير القانونيين الذين ينتهكون المجال الجوي لجمهورية الكونغو الديمقراطية لنقل المعدات العسكرية أو شحنات السلع النفيسة إلى ومن المناطق التي تسيطر عليها الأطراف المشمولة بالنظر. وبعض هذه المهابط البعيدة طويلة لدرجة كافية لاستيعاب طائرات متوسطة الحجم مثل الانتنوف من طراز ٢٦ و ٢٨ التي تحمل حمولة أكبر. وتستخدم الطرق المسفلتة والترابية الرئيسية أيضا كمهابط طائرات كما في حالة واليكالي وموبي في مقاطعة شمال كيفو حيث شهد فريق الخبراء حركات الطائرات غير المشروعة. وفي حالة موبي، فإن الطيران غير قانوني لأن الهبوط على أحد الطرق محظور ومنعت السلطات المدنية دخول الطائرة بواسطة العسكريين، لأن الطائرة كانت تحمل شحنة كبيرة من أكسيد القصدير المتبلور.

٤٠ – وأجرى فريق الخبراء دراسته الاستقصائية الجوية الخاصة به في إيتوري بالسفر إلى مهابط طائرات في مناطق مثل بونيا وفاتاكي وماهاغي وبوغا وبيني. وبالإضافة إلى ذلك، حصل الفريق على بيانات بشأن ١٤٣ من مهابط الطائرات الأصغر والنائية وأكثر من

٦٠ من الترددات اللاسلكية التي تستخدمها الرحلات الجوية عند السفر إلى تلك المناطق المحلية. وكثير من هذه المدرجات والترددات لم تحددها أو تسجلها أي من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو هيئة الطيران المدني بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشمل بيانات الفريق حالة مناطق الهبوط والإحداثيات الخاصة بها من مواقع أرضية محددة بواسطة النظام العالمي لتحديد المواقع. وهذه المدرجات النائية وغير المراقبة هي التي يزعم استخدامها لتسليم الأسلحة غير المشروعة. ويعتزم الفريق استخدام بياناته في مساعدة هيئة الطيران المدني على اكتساب معرفة مفيدة بهذه المدرجات ومساعدة البعثة في دورها الخاص برصد حظر الأسلحة.

٤١ - وفي ايتوري، فإن المطارين الرئيسيين في بونيا وبيني ومتوسط حركة طائراتهما الشهرية ١ ٠٥٠ و ٧٥٠ على التوالي. وفي حالة بونيا، تتعلق أكثر من ٥٠ في المائة من هذه الحركة برحلات البعثة. والمطاران الرئيسيان في مقاطعتي كيفو هما في غوما في الشمال وفي بوكافو في الجنوب، ويضطلع كل منهما بمتوسط قدره ١ ٥٥٠ رحلة في الشهر. ويتعلق أكثر من ٢٥ في المائة من هذه الرحلات بطائرة البعثة. وفي بعض من هذه المطارات وفي مطارات أخرى تحدد للبعثة ساحة من المطار خاصة بها لإيقاف طائرتها. وأثناء الأزمة العسكرية الأخيرة في بوكافو في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، كان مطار كافومو في بوكافو أهم شيء استولت عليه قوات التمرد التابعة للجنرال لورنت نكوندا.

٤٢ - وبسبب القيود الأمنية للأمم المتحدة، لم يؤذن لفريق الخبراء بالسفر إلى مهابط الطائرات الرئيسية التي تسيطر عليها جماعات إيتوري المسلحة أو إلى أبا، وهي مدينة كونغولية استراتيجية تقع على حدود السودان، ويسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي هذه المناطق، تقع المهابط الجوية تحت سيطرة زعماء جماعات مسلحة مختلفين وتدار بوصفها أعمالا تجارية خاصة. وتأتي معظم الرحلات الداخلة إلى هذه المناطق من خارج جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك البلدان المجاورة. وتقع كثير من مدرجات الهبوط هذه في أماكن توجد فيها السلع النفيسة وتزود فيها الجماعات المسلحة المحلية بالأسلحة لضمان احتفاظها بسيطرتها على اقطاعياتها. وتتيح مدرجات هبوط الطائرات هذه فرصة واسعة لانتهاك الجزاءات. وأكد فريق الخبراء تسليم شحنة رئيسية من الأسلحة إلى القوات المسلحة للشعب الكونغولي تحت قيادة الرائد جيروم في تموز/يوليه ٢٠٠٣ قبل تنفيذ حظر الأسلحة مباشرة. وتلقى الفريق أيضا تقارير موثوق بها عن رحلات جوية، بما في ذلك تواريخ وتفاصيل، قادمة من أوغندا إلى مونغبوالو إثر فرض الحظر إلا أنه لم يكن لديه الفرصة الكافية لإكمال تحقيقه.

٤٣ - وفي المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الانتقالية، توفر جهات تشغيل متعددة النقل الجوي للركاب والبضائع داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية ومن وإلى بلدان ثالثة على السواء. وهناك نحو ١٥ شركة مسجلة لإدارة رحلات الطيران المقررة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه الشركات بدورها مرتبطة بما يقدر بـ ٥٠ شركة أصغر عن طريق الإيجار، أو الإيجار من الباطن أو الاستئجار أو أي ترتيبات خاصة أخرى. وهناك عدد ملحوظ من الطائرات التي تطير داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية وإليها وتظل مسجلة خارجها أو تكون مزدوجة التسجيل. ومع ذلك، يحمل البعض أيضا تسجيلات مواتية أخرى بما في ذلك من بوروندي ورواندا وغينيا الاستوائية. ويظل التحقق من هوية الكثير من هذه الطائرات وتسجيلها المتعدد وموقعها مثار اهتمام دائم بالنسبة لفريق الخبراء. والفريق مهتم أيضا بإجراءات استئجار الطائرات، التي لا تتضمن الفحص السليم لشهادة الجدارة الجوية أو لمؤهلات أفراد طاقمها.

باء - ممارسات الطائرات المخالفة للقانون هي القاعدة

٤٤ - وترجع الممارسات الخادعة والقائمة على الغش فيما يتعلق بتسجيل الطائرات وتحديد هويتها، وخطوط سيرها، وبيانات الشحنات أمر عادي في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى حد كبير إلى انعدام القدرة المؤسسية للدولة لإخضاع تلك الممارسات للسيطرة المناسبة كما ترجع إلى الأساليب الخادعة التي تستخدمها جهات التشغيل غير الشرعية أحيانا بالتواطؤ أو الدعم الفعال الذي تتلقاه من حماتها العسكريين والسياسيين. وعلى سبيل المثال، في تموز/يوليه ٢٠٠٣، هبطت طائرة من طراز أنتينوف ٢٦ في بونيا وبمجرد وصولها ساحة المطار تم السماح للطاقم برسم رقم تسجيل جديد على الطائرة قبل موعد مغادرتها. وتلقى فريق الخبراء أيضا عدة تقارير عن طائرات بدون هويات تسجيل أو بعلامات تقلد طائرة الأمم المتحدة العاملة في المنطقة. ومثل هذه الممارسات تجعل تعقب أو رصد أنماط الرحلات وكشف المخالفات أمرا صعبا.

٤٥ - وشملت إحدى القضايا التي حقق فيها فريق الخبراء شركة خطوط جوية ضالعة في التسجيل غير القانوني وممارسات خطط الرحلات. وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، غادرت إحدى الطائرات من طراز أنتونوف ٣٢ وتحمل رقم تسجيل 9XR-SN من غوما في رحلة إلى بيني وفي الطريق حولت الطائرة مسارها وتوقفت في مطار كينالي قبل التوجه إلى بيني. وفور إخطاره، رفضت سلطات مطار بيني التصريح بهبوط الطائرة. وعادت الطائرة في وقت لاحق إلى مطار كينالي حيث هبطت اضطراريا، وانهار زعم الحمولة الناقصة. ولم يعلن عن وقوع خسائر كبيرة. وشوهد الأفراد العسكريون الروانديون وهم يتولون إخلاء الطائرة. وتتولى

شركة مانغو مات للخطوط الجوية تشغيل الطائرة وتملكها شركة صن إير للرحلات الجوية المستأجرة، وهي تطير بانتظام من مطار غوما باستخدام أسماء شركات مختلفة، مثل "Flying"، و "PAC"، و "FAS" في رحلات مختلفة. وطلب الفريق من حكومة رواندا نسخة من تقرير الحادث، والذي لم يقدم حتى الآن.

جيم – قصور خدمات مراقبة الحركة الجوية

٤٦ – ويؤدي انعدام معدات الاتصالات المتقدمة تقنيا والرادار بالإضافة إلى الأفراد غير المدربين إلى تفاقم مشكلة ضعف مراقبة المجال الجوي ليس فقط في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولكن أيضا في البلدان المجاورة التي تنطلق منها الطائرات التي تنتهك المجال الجوي لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، لا يتوافر في الكثير من المطارات المعدات الأساسية مثل مقياس الارتفاع ومؤشرات سرعة الرياح والاتجاهات. كما أن أوغندا وبوروندي ورواندا لا توجد لديها تغطية رادارية. وفي البلدان الأربعة، تعتبر نظم الاتصالات المشتركة بين الدول أو داخل الدول غير كافية ومعظم وحدات المراقبة لا يوجد بها أجهزة تسجيل.

٤٧ – وقد قام فريق الخبراء بتقييم عدد من المطارات ومهابط الطائرات التي تقع حاليا في إطار الولاية القضائية الإسمية للحكومة الانتقالية في إيتوري وكيفو. ووجد أن منشآت الملاحة الجوية بدائية وأن خدمات النقل الجوي غير ثابتة. وفي بعض المهابط، أقيمت منشآت غير ملائمة أو متقادمة كتدبير مؤقت. وتفتقر هذه النظم عادة للمعدات الأساسية اللازمة لرصد حركة الطائرات ولضمان سلامة انسياب الحركة الجوية وانتظامها. وفي معظم الوحدات، تكون معدات الاتصال المتوافرة الوحيدة من الجيل الأول من أجهزة الاستقبال والإرسال اللاسلكية العالية التردد ذات نطاق محدود للغاية. وبعض أبراج المراقبة مثل القائم في غوما به أجهزة إرسال واستقبال ذات تردد فائق عتيقة. ومعظم الوحدات لا توجد بها معدات لقياس سرعة الرياح أو توجيه، أو أجهزة لقياس الارتفاع كما لا يوجد لديها اتصال بوحدة مراقبة الحركة الجوية المتاخمة. وبالإضافة إلى ذلك، لا توجد آلات تسجيل لتسجيل المحادثات التي تجري بين الطيارين والمراقبين.

دال – الشكوك المتعلقة بالمراقبة في مقاطعة إيتوري ومقاطعتي كيفو

٤٨ – تسمى هيئة الطيران المدني في كينشاسا رسميا بـ "REGIE DES VOIES AERIENNES" وهي مسؤولة عن تقديم خدمات المطارات بما في ذلك مراقبة المطار، ولكنها لا تملك حق السيطرة على المرابض العسكرية. وامتداد الهيئة إلى بقية جمهورية

الكونغو الديمقراطية محدود للغاية وخاصة في مقاطعة إيتوري ومقاطعتي كيفو. فالمطارات في هذه المقاطعات لا تقع تحت مسؤولية الهيئة في كينشاسا بل تحت مسؤولية السلطات المحلية. ولا يتقاضى موظفو الهيئات ذوي الخدمة الطويلة الذين عينوا في هذه المناطق قبل خلع الرئيس الزائيري السابق موبوتو أجورهم بانتظام كما لا توجد اتصالات رسمية بينهم وبين نظرائهم في كينشاسا لأكثر من ست سنوات. ومعظم موظفي الهيئة الذين عينوا مؤخرا، يدينون بمناصبهم وولائهم للسلطات المحلية وكثير من هؤلاء الموظفين المساعدين إما غير مؤهلين على نحو كاف أو أنهم لم يتلقوا تدريبا تجديديا لأكثر من عقدين. فهؤلاء البيروقراطيون يعملون بصورة رئيسية لضمان جمع الضرائب ورسوم الهبوط للإدارة المحلية. وتفيد وكالات المساعدات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية بأنها قد أوقفت رحلاتها إلى بعض المطارات الرئيسية مثل مطار بيني بسبب رسوم الهبوط العالية المفروضة التي يخشون أن توجه مرة أخرى نحو الأنشطة العسكرية المشبوهة.

٤٩ - وفي معظم الحالات التي لاحظها فريق الخبراء، فإن الخبرة والدافع المحرك لإجراء عمليات تفتيش سليمة مفقودان. فالموظفون المحليون التابعون للهيئة يتحققون من الرحلات المدنية إلا أنهم لا يملكون أي اختصاص فيما يتعلق بالرحلات التي توصف بأنها ''عسكرية''. وفي بعض المطارات مثل بونيا، حيث تتواجد البعثة، يفتش أفراد البعثة العسكريون أيضا الطائرات المدنية القادمة.

٥٠ - وفي بعض الحالات، يراقب العسكريون جميع الرحلات القادمة. وعلى سبيل المثال، حاول القائد المحلي للقوات المسلحة بجمهورية الكونغو الديمقراطية في موبي في شمال كيفو، منع طائرة الهليكوبتر التي كان يستقلها الفريق من الإقلاع بدعوى أنه لم يتلق إخطارا مسبقا من قائد المنطقة العسكرية الثامنة. وعلى نحو مماثل، أحاط جنود جبهة القوميين والاندماجيين وقوات المقاومة الوطنية بإيتوري بالفريق على الفور وهم يحملون رشاشات من طراز AK-47 عند الهبوط على مدرج بوجا النائي المكسي بالعشب أثناء إجراء مسح جوي آخر. وتم السماح للطائرة بالإقلاع دون وقوع أي حادث بمجرد إفراغ السكان المحليين لحمولتها من شحنة الإغاثة الإنسانية.

هاء - التمييز بين الرحلات العسكرية والمدنية

٥١ - من المشاكل الهامة التي جعلت من الصعب بالنسبة لفريق الخبراء أن يميز بصورة مؤكدة بين الرحلات غير المشروعة والمشروعة، مشكلة الغموض الذي يكتنف الرحلات الجوية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتلك القادمة إليها من البلدان المجاورة وعما إذا كانت ذات طابع عسكري أم مدني. وتسجل معظم الطائرات التي تحمل قوات عسكرية

وأسلحة وذخائر بوصفها طائرات مدنية. وهي تكون عادة مستأجرة من قبل السلطات العسكرية. ومع ذلك، تنقل أيضا القوات والأسلحة والذخائر على طائرات مدنية تحمل ركابا مدنيين وبضائع. وهذا الاندماج يجعل من الصعب التمييز بين ما إذا كانت رحلة جوية معينة ذات طابع عسكري أو مدني. وكممارسة معتادة، لا تملك سلطات المطار المدنية أي اختصاص فيما يتعلق بالرحلات العسكرية، وفي المهابط الرئيسية توجه الرحلة العسكرية لمواصلة السير إلى منطقة بعيدة من الموقف المدني الرئيسي لإفراغ الحمولة من المعدات العسكرية والجنود.

واو – حركة الأسلحة الداخلية غير المنظمة

٥٢- أدى انعدام التمييز الكافي والرقابة العسكرية والمدنية المناسبة على الطائرات التي تحمل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى حدوث ثغرة استغلتها الطائرات التجارية التي تستخدم غطاء الرحلات العسكرية الرسمية. وزاد على هذه المشكلة، عدم قيام الجهات الفاعلة العسكرية والسياسية الرئيسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بإخطار الإدارة وهياكل القيادة المناسبة في الحكومة الانتقالية بشأن النقل الداخلي للشحنات العسكرية. ونتيجة لذلك، وجد فريق الخبراء نفسه مرة ثانية صعوبة في تحديد ما إذا كانت حركة الأسلحة الداخلية المشبوهة منتهكة للحظر أم أنها نتيجة تعبئة عسكرية داخلية أو عوامل قصور مؤسسية أو عدم كفاءة. وفي الحالة الواردة أدناه، علم الفريق أن عملية داخلية غير مأذون بها لنقل الأسلحة كانت جزءا من استراتيجية حركة تحرير الكونغو السابقة لإعادة التجمع بالأسلحة في منطقة تقع تحت سيطرتها مما أثر سلبا على تدابير الحكومة الانتقالية لبناء الثقة. ولا يزال من غير الواضح بالنسبة للفريق ما إذا كانت تلك الأسلحة مسجلة بشكل سليم لدى الجيش الوطني المندمج الجديد.

حالة نائب الرئيس بمبا وحركة الأسلحة الداخلية

هبط، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، ما مجموعه خمس طائرات من طراز أنتينوف - ٢٦ في مطار غبادوليت قادمة من باسانكوسو بناء على أوامر من مبياتو كونزولي، المستشار العسكري لنائب الرئيس جان بيير بمبا في غبادوليت حاملة كمية كبيرة من الأسلحة على متن الطائرة، من بينها أسلحة ثقيلة وذخائر. وخلال هذه الفترة، منعت حركة تحرير الكونغو السابقة المراقبين العسكريين والأفراد المدنيين التابعين للبعثة من الدخول إلى المطار بما يخالف الفقرة ١٩ من قرار مجلس الأمن ١٤٩٣ (٢٠٠٣). وعند السماح للبعثة بالدخول في ٢٢ كانون الثاني/يناير قامت بتفتيش شحنة أسلحة واحدة. ولم يتم في البداية إخطار قائد المنطقة العسكرية الثالثة مبياتو وحاول الضابط الكبير فرانك مساو قائد كتيبة المطار في البداية إنكار شحنة الأسلحة المرسلة إلى قائد المنطقة العسكرية والبعثة وذكر أن الطائرة تحمل فقط ضباط حركة تحرير الكونغو السابقة وأسرهم. ثم لاحقا، أكد كبار ضباط حركة تحرير الكونغو السابقة وجود شحنات الأسلحة.

وتعود ملكية الطائرات التي تحمل معدات عسكرية إلى شركة طائرات خاصة يملكها نائب الرئيس. وهذه الطائرات، التي ورثها من الجيش في ظل حكومة موبوتو وكثيرا ما كان يستأجرها الجيش لنقل الشحنات العسكرية الرسمية. وبوصفه وزيرا للمالية، يتحكم بومبا في الميزانية العسكرية ويحدد الأصول المالية اللازمة لدعم العمليات الجوية والطائرات ذات الطابع العسكري.

وعلى إثر ذلك، بدأ تحقيق رسمي من مكتب الرئيس والجيش يؤكد الطابع غير القانوني لهذه الحركة الداخلية للأسلحة التي تمت بموجب سلطة نائب الرئيس بمبا. ولم يرد بعد تفسير كاف للأحداث من كبار ضباط حركة تحرير الكونغو السابقة أو من نائب الرئيس بمبا نفسه.

وقام فريق الخبراء عدة مرات بمحاولات غير ناجحة، بما في ذلك طلب رسمي، للاجتماع بنائب الرئيس بمبا.

٥٣ - والقضية المذكورة أعلاه أثارت مسألة انشغال أخرى بالنسبة لفريق الخبراء. فثمة افتقار إلى توجيه واضح بشأن تطبيق حظر الأسلحة على الجماعات التي تعتبر طرفا في الاتفاق الشامل والجامع والتي دمجت وحداتها العسكرية في الجيش الوطني الجديد ولكنها تكدس الأسلحة وتشتريها وتتداولها دون إخطار الحكومة الانتقالية في كنشاسا.

٥٤ - وفي محاولة لمتابعة خرق الجزاءات، يجد فريق الخبراء باستمرار حوادث تشهد غياب تقديم الإخطار المسبق السليم أو الاتصال أو التنسيق و/أو المعاملات الورقية المتعلقة بالرحلات الداخلية ذات الطابع العسكري. ونتيجة لذلك، لا يزال الفريق يحاول تحديد ما إذا كانت بعض الحالات تشكل انتهاكا. وكثير من هذه الأمثلة، كما أشير أعلاه، تنطوي على حركة محلية للأسلحة خارج إيتوري وكيفو وبذلك تلقي الضوء على الحاجة إلى آلية رصد لتركز على الشحنات المشبوهة في أماكن أخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية مما قد يتيح إرسالها خارجها إلى مناطق تخضع للحظر في الجزء الشرقي من البلد أو إلى مستفيدين في الأماكن الأخرى دون أن يكونوا طرفا في الاتفاق الشامل والجامع كما يتضح أيضا من المثال الوارد أدناه.

زاي - قائد القوات الجوية، تدفق الأسلحة والرحلات العسكرية المشبوهة

٥٥ - تلقى فريق الخبراء تقارير موثوقة للغاية من شهود عيان عن كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر منقولة عبر مطار لوبمباشي على رحلات عسكرية بين شهري شباط/فبراير وأيار/مايو ٢٠٠٤، تحت الإشراف المباشر للواء جون غي نومبي، القائد العام للقوات الجوية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ووصلت جميع الرحلات ليلا وتولى تخليص إجراءاتها الأفراد العسكريون فقط.

٥٦ - وتمت الإفادة بأن إحدى الطائرات من طراز BACI-11 وتم تسجيلها 3C-QRF كانت طائرة ليبية مسجلة اسما لدى غينيا الاستوائية ولكنها متمركزة في الشارقة (الإمارات العربية المتحدة)، على متنها طاقم روماني. وأبلغ اللواء نومبي الفريق بأنه في إمكان هذه الطائرة نقل شحنة زنتها طنان.

٥٧ - وسلم الأفراد العسكريون المعلومات الواردة عن خطط الرحلات المخالفة والمتعلقة بتلك الرحلات إلى هيئة الطيران المدني المحلية. واحتوت المعلومات على هوية الطائرة وطرازها والارتفاع المطلوب ولكن دون أي سجل لمكان الإقلاع أو الجهة المقصودة. وفي كشف الحركة الجوية اليومية سجلت المعلومات المفقودة عدة مرات على أنها ZZZZ (انظر المرفق الثالث). وبعد الإقلاع، ارتفعت الطائرة تدريجيا نحو الارتفاع المطلوب دون أن يعطي الطاقم أي إشارة بخط السير أو الاتجاه ودون تقديم التقرير المرحلي الإلزامي العادي عند مغادرة مجال المراقبة الجوية في لوبمباشي. وهذه الممارسات لا تثير الشكوك فقط بل تشكل أيضا خطرا واضحا على الطائرات الأخرى.

٥٨ - واجتمع الفريق باللواء نومبي لاستيضاح أمر الرحلات. ووفقا لما ذكره، فإن الطائرة المشبوهة مملوكة لشركة جيت لاين من غينيا الاستوائية وقد استؤجرت من قبل من أجل

رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية. وذكر أنه علم بتحرك طائرة واحدة من هذا النوع بالطاقم نفسه على متنها عابرة لوبمباشي من ديربان بجنوب أفريقيا في طريقها إلى كينشاسا في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ حاملة ٢٠ راكبا، بمن فيهم مسؤولون حكوميون كبار. وذكر أنه أجرى تحقيقه الخاص ووجد أن طاقم الطائرة كان مسافرا بجوازات سفر مزورة.

٥٩ - وكان في إمكان فريق الخبراء أن يتأكد في وقت لاحق بأن الرحلة أقلعت من الجماهيرية العربية الليبية وهبطت أصلا في كينشاسا في ٨ نيسان/أبريل بطاقمها الروماني. واستقل نائب الرئيس بمبا الطائرة في كينشاسا. واتجهت الطائرة عندئذ إلى ديربان عن طريق لوبمباشي. ولم يعثر الفريق على جميع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالرحلات المسجلة في كشوفات للحركة الجوية اليومية، وستواصل متابعة التحقيق.

حاء - الافتقار إلى إجراءات تنسيق سليمة والحاجة إلى اعتماد طرائق

٦٠ - إبان زيارة فريق الخبراء للمنطقة الإقليمية، حدثت تحركات ملموسة للقوات ارتبطت بعملية الإدماج الجارية لمختلف القوات وكذلك بقيام وحدات من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي سبق أن تشكلت بإعادة الانتشار من منطقة كينشاسا إلى الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية غداة حركة التمرد التي قادها العقيد موتيبوتسي واللواء نكوندا. وقد أثار جانب كبير من تحركات هذه القوات شكوكا لدى العديد من الأوساط، بما فيها بعثة الأمم المتحدة في الكونغو، ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية محلية ودولية، بسبب عدم التواصل بين الحكومة الانتقالية والشركاء ذوي الصلة. وبناء على ذلك، اجتمع فريق الخبراء بنومبي، قائد القوة الجوية، لمناقشة مسألة الرحلات العسكرية الداخلية والحاجة إلى وضع طرائق تنطلق من روح التعاون المنسجمة مع ولاية البعثة وآلية رصد حظر الأسلحة. ونزولا على طلب الفريق، تم تزويد هذا الأخير بنسخ عن جميع الرحلات الجوية المتصلة بتحركات القوات. ويوصي الفريق بالمبادرة في المستقبل إلى وضع آليات لتحسين الاتصال والتنسيق بين البعثة والحكومة الانتقالية.

٦١ - وفي مثال آخر، تعقب فريق الخبراء شحنة مشبوهة من الأسلحة برفقة مستشارين عسكريين أدت إلى قضية تشمل استيراد أسلحة أجنبية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لاستخدامها بواسطة وحدة تابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في شباط/فبراير ٢٠٠٤. وجرى نقل الأسلحة والمدربين على رحلة دولية إلى مطار كيسنغاني، وقدم الإخطار إلى الحكومة الانتقالية في كينشاسا في وقت متأخر، ولم يتم الإبلاغ المسبق لقائد المنطقة العسكرية الإقليمية التاسعة أو للبعثة في كيسنغاني بشحنة

المعدات العسكرية. وبينما لا يزال الفريق يحقق في المسائل المحيطة بالتحركات والأنشطة غير العادية للطائرة ذات الصلة وطاقمها، خلص إلى أن هناك حاجة إلى تشديد إجراءات المشتريات والتسليم والإخطار للبعثة لتلافي فرص استغلال هذه العملية. وعلاوة على ذلك، أشار إلى ضرورة استحداث طرائق وقنوات اتصال بين البعثة والحكومة الانتقالية فيما يتعلق بهذه الرحلات.

٦٢ - وفي أوغندا المجاورة، اقتفى فريق الخبراء أيضا آثار رحلات مشبوهة زُعم أنها انطلقت من داخل أوغندا وتورطت في تهريب أسلحة عبر حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مناطق تسيطر عليها الأطراف التي يسري عليها الحظر في ايتوري. ولدى تحري هذه المزاعم، وجد الفريق أنه من الصعب التمييز بين الرحلات العسكرية التابعة لقوة الدفاع الشعبية الأوغندية وبين الطائرات المدنية المستأجرة.

٦٣ - وتقوم قوة الدفاع الشعبية الأوغندية أيضا بتسيير رحلات طائرات مدنية مستأجرة، مسجلة عادة في شرق أوروبا، لأغراض عسكرية، ولا تستعمل الشارة العسكرية إلا في مطار عنتيبي. وقد أُبلغ فريق الخبراء بأن مسؤولي الجمارك الأوغندية ليس لديهم سلطة على هذه الطائرات وأن حركة هذه الطائرات خاضعة بصورة خالصة لسيطرة السلطة العسكرية. وليس لدى أوغندا نظام رادار يتيح لها اقتفاء مسار رحلة طائرة تغادر المطار، كما أنه ليس لدى السلطات المدنية رقابة على وجهة رحلات هذه الطائرات. وقد حاول الفريق الاجتماع بالسلطات العسكرية الأوغندية في كمبالا وقدم إليها استبيانا خطيا بشأن هذه المسألة بناء على طلبها. ولم يرد منها بعد أي رد على ذلك.

٦٤ - وبعد أن ورد العديد من الشكاوى من السلطات الكونغولية بشأن قيام طائرات آتية من أوغندا بانتهاك المجال الجوي لجمهورية الكونغو الديمقراطية وهبوطها في مناطق غير خاضعة لسيطرة الحكومة الانتقالية، حظرت السلطات الأوغندية جميع الرحلات المدنية القادمة من جمهورية الكونغو الديمقراطية من الدخول إلى أوغندا باستثناء رحلات بعثة الأمم المتحدة في الكونغو والرحلات المدنية التي يستأجرها العسكريون. ولم تُستأنف الرحلات المدنية من أوغندا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية إلا في مطلع أيار/مايو ٢٠٠٤ عند توقيع مذكرة تفاهم. ويوصي فريق الخبراء بمواصلة متابعة الموضوع مع المسؤولين الأوغنديين والتحقيق في الطائرات المشبوهة العاملة انطلاقا من أوغندا، سواء كانت عسكرية أو مدنية.

سادسا – المساعدة والتحريض

ألف – قضية الدعم الرواندي لقوات المتمردين التي يقودها كل من موتيبوتسي ونكوندا

٦٥ – نظر فريق الخبراء في دور رواندا، بوصفها دولة مجابهة، واعتبره حاسما في التنفيذ الفعال لحظر الأسلحة. ووفقا للمهام التي عُهد بها إلى الفريق، سعى الفريق إلى تحديد ماهية التدابير التي اتخذتها رواندا لمنع استخدام أراضيها لمساعدة وتحريض المجموعات أو الميليشيات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعد مدة وجيزة من المواجهة العسكرية التي جرت في مطلع حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات العسكرية المنشقة التابعة لنائب قائد المنطقة الإقليمية العسكرية العاشرة الموقوف عن العمل جول موتيبوتسي في بوكافو، سافر الفريق في إطار مجموعتين وفي وقتين مختلفين إلى منطقة سيانغوغو الحدودية المحاذية لرواندا وشهد ووثق بصورة مباشرة عدم امتثال رواندا لنظام الجزاءات.

٦٦ – وخلص فريق الخبراء إلى أن انتهاكات رواندا تنطوي على تقديم الدعم المباشر وغير المباشر داخل أراضي كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا إلى قوات المتمردين التابعين لجول موتيبوتسي ولوران نكوندا إبان العمليات العسكرية المسلحة التي شُنت على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد مارست رواندا أيضا درجة من القيادة والسيطرة على قوات موتيبوتسي. وغدا ظاهرا لفريق الخبراء خلال المقابلات التي أجراها مع الأشخاص المعنيين مباشرة أن مؤسسات تجارية معينة، وكذلك أهدافا مالية وسياسية معينة في بوكافو، لم تُمس بناء على أوامر مباشرة من المسؤولين الروانديين.

٦٧ – ودرجت قوات موتيبوتسي على استخدام سيانغوغو المحاذية لبوكافو استراتيجيا كقاعدة خلفية للعمليات العسكرية، بما في ذلك حملات التجنيد، داخل أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد جمع فريق الخبراء أيضا وثائق تشير إلى أن قوات موتيبوتسي قد كُفل لها العبور الآمن في رواندا مرتين على الأقل خلال الأزمة الأخيرة، مرة في خضم المجابهة العسكرية التي وقعت في بوكافو لأغراض إعادة التجمع، والمرة الثانية لأغراض التقهقر إلى الخلف. وأبلغ موتيبوتسي الفريق بأنه يلتمس الحماية من رواندا. فقد أبلغ موتيبوتسي القابع آمنا في معسكر رواندي لبعثة الأمم المتحدة التي قامت بزيارته هناك إنه سيعود إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ”عندما يشاء“.

باء – رواندا بوصفها قاعدة خلفية لإعادة تجميع القوات

٦٨ – في ٨ حزيران/يونيه، عبرت قوات موتيبوتسي، بمن فيها ١٢ ضابطا، إلى سيانغوغو من بوكافو، في مجموعات صغيرة، في معبر حدودي عادي يعرف باسم روزيزي ١. وبعد أن سجلتهم رواندا بوصفهم لاجئين، اقتيد الضباط الـ ١٢ إلى معسكر نتيديزي الرواندي الذي يبعد ٣٠ كيلومترا إلى الداخل، في حين تم تسكين الآخرين في مركز العبور التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نياغاتاري. ومع أن مصادر شهود عيان ذكرت أنها شاهدت موتيبوتسي نفسه يعبر إلى داخل رواندا في اليوم نفسه، لم يكن في وسع الفريق التحقق باستقلالية من هذا الادعاء. وقد أودع الجنود الروانديون الجرحى مستشفيات في سيانغوغو وبوتاري داخل البلد.

٦٩ – وبعد فترة هدوء قصيرة سادت الأنشطة العسكرية، أعاد موتيبوتسي نشر قواته في كامنيولا إلى الجنوب من بوكافو في منطقة محاذية مباشرة لرواندا. وبعد أن احتل موتيبوتسي وقواته المدينة الكونغولية الحدودية بالقوة وفتح النار على دورية تابعة لبعثة الأمم المتحدة هناك، ردت البعثة على الفور وبقوة. وقد أدى ذلك إلى انسحاب موتيبوتسي وقواته إلى داخل رواندا، فتجمعوا في بوغارامـا الكائنة على مسافة بضعة كيلومترات إلى الجانب الرواندي من الحدود. وفي ٢١ حزيران/يونيه، أبلغ العسكريون الروانديون بأنهم احتجزوا قوات موتيبوتسي قبل اقتيادها في شاحنات عسكرية رواندية إلى معسكر تيدزي. وقد حاول فريق الخبراء زيارة بوغرانا حيث تقيم قوات الدفاع الرواندية قاعدة عسكرية، لكن العسكريين الروانديين منعوهم من اجتياز الحدود.

٧٠ – وإبان زيارته المتعددة إلى سيانغوغو، لاحظ فريق الخبراء أن موتيبوتسي لم يحل قواته، كان نحو ٣٠٠ منهم لا يزالون بالزي العسكري ويخضعون لقيادة متماسكة تحت حماية القوات الرواندية. وقد خلص الفريق إلى أن هذه القوات لا تزال تشكل خطرا كامنا على جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا تزال قوات موتيبوتسي بزيها في المعسكر. وتسنى لفريق توثيق حرية الحركة التي تتمتع بها قوات موتيبوتسي سواء داخل المعسكر غير المسيج أو المحاط بأسلاك شائكة، أو لأغراض السفر إلى الخارج. وقد أقر أحد الضباط الرئيسيين، وهو العقيد موكلاي بأنه غادر المعسكر وسافر إلى غوما ثم عاد إلى المعسكر في الوقت الذي منعت فيه حكومة رواندا الفريق من عبور الحدود إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث كانت مغلقة مؤقتا. ومما له دلالة أيضا أن حكومة رواندا سمحت لموتيبوتسي بالتحدث إلى الصحافة علنا عن طموحاته العسكرية مما ساعده في حملته الدعائية.

٧١ - ويساور فريق الخبراء القلق إزاء كون التجمع داخل معسكر رواندي حيث يقطن ضباط ومدربون وأفراد آخرون من القوات الرواندية يتيح فرصة الوصول على الفور ودون ضوابط إلى المشورة العسكرية والتدريبات والدعم السوقي من جانب رواندا. واستنادا إلى نماذج التجنيد التي سبق للفريق أن وثقها، فقد ساوره القلق إزاء قرب المعسكر مسافة ١٠ أمتار من مؤسسة تعليمية كبرى على نحو يفتح أبواب التجنيد أمام مجموعات كبيرة محتملة من الشبان.

جيم - التجنيد

٧٢ - بين الساعتين الخامسة والسادسة من صباح يوم ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، دخل عسكريون روانديون مقر معسكر العبور التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سيانغوغو، واعتقلوا ٣٠ شابا وأرغموهم على أن يستقلوا شاحناتهم. وقد صرح بعض الشبان الذين قابلهم فريق الخبراء بأنهم اقتيدوا إلى معسكر للشرطة ومن ثم إلى معسكر رواندي للجيش حيث طلب إليهم الدخول في الخدمة العسكرية لمصلحة قوات موتيبوتسي داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد شعر هؤلاء الشبان بأنهم أرغموا على الالتحاق بالخدمة العسكرية عنوة ولم يستطيعوا العودة إلى معسكر العبور التابع للمفوضية إلا بعد أن مارست المفوضية وأفراد أسرهم الضغط على السلطات الرواندية لإطلاق سراحهم. وفي اليوم نفسه، قام العسكريون الروانديون أيضا بتجميع الشباب الكونغوليين، بعضهم بالقوة، داخل سوق سيانغوغو والمنطقة المحيطة به، لأغراض التجنيد كما تردد. ولم يتمكن الفريق من التأكد من مكان تواجدهم.

٧٣ - وفي حادثة مستقلة، أطلق المسؤولون الروانديون ومعهم ممثلون من القوات المنشقة المتمركزة في الكونغو نداء إلى الجنود المسرحين الروانديين والكونغوليين الموجودين في سيانغوغو من أجل العودة إلى الخدمة العسكرية الفعلية داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد عرض المسؤولون الروانديون على الأشخاص الذين قابلهم فريق الخبراء تعويضا ماليا توازي قيمته ١٠٠ دولار أو أجهزة هاتف خلوية للانضمام إلى قوات موتيبوتسي في كامنيولا. ويتسم هذا الدعم المالي من رواندا بأهمية حاسمة في مساعدة موتيبوتسي على سداد نفقات العمليات العسكرية التي تقوم بها قواته. وجدير بالذكر أن قوات موتيبوتسي ونكوندا قامت في الفترة الممتدة تقريبا من ٢ إلى ٩ حزيران/يونيه وبصورة منتظمة بنهب مناطق معينة من بوكافو، بما في ذلك مبلغ يتراوح بين مليون و ٣ ملايين دولار من البنك المركزي، على نحو وفر لها كميات كبيرة من النقد لتجنيد المزيد من القوات ودفع أجورها وإمدادها بالمستلزمات.

دال – أسلحة موتيبوتسي

٧٤ – أبلغ موتيبوتسي فريق الخبراء بأن الأسلحة التي يستخدمها خلال المواجهة العسكرية في بوكافو وكامنيولا هي من اللوازم والمخزونات التي كانت مملوكة من قبل للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وحين كان موتيبوتسي نائبا لقائد المنطقة العسكرية الثامنة، كانت الأسلحة والذخائر التي تجمعها البعثة خلال عمليات المداهمة التي كانت تجريها تسلم مباشرة إليه لحفظها. وقد احتفظ موتيبوتسي بهذه الأسلحة في ترسانته الخاصة حتى بعد وقفه عن العمل في الجيش.

٧٥ – وعندما بدأت البعثة بتجميع قوات موتيبوتسي في بوكافو يوم ٢٩ أيار/مايو عقب التوصل إلى أول اتفاق لوقف إطلاق النار، لم تقم بنزع سلاح القوات المتمردة. وبعد الانسحاب السريع لقوات موتيبوتسي وتحويلها من بوكافو إلى كامنيولا، جمعت البعثة ما يقرب من ٣٨٢ سلاحا خفيفا وثقيلا، و ٣٩٩ قذيفة هاون وما يزيد على ١٠٠ ألف طلقة أو نصف طن من الذخيرة. وقد عثر على معظم الأسلحة التي خلفتها القوات الفارة في مدينة بوكافو أو في منطقة تجميع القوات في كمب سايو. وتقدم فريق الخبراء بقائمة تضم الأرقام المسلسلة لتلك الأسلحة الخاصة، وكذلك قوائم بجميع الأرقام المتعلقة بالأسلحة التي تولت البعثة جمعها، إلى عدد كبير من السفارات في كينشاسا لتعقبها.

٧٦ – وتزعم حكومة رواندا أنه عندما فر موتيبوتسي إلى رواندا من كامنيولا، قامت بنزع سلاح قواته. وخلال الزيارة التي قام بها فريق الخبراء إلى سيانغوغو، لم يسمح له قائد المنطقة الرواندي باستعراض أسلحة موتيبوتسي. وكانت البعثة قد أُبلغت بأن الأسلحة تتكون من رشاشات كليشنكوف من طراز AK ورشاشات آلية خفيفة، ورشاشات آلية من عيار ١٢,٧ ملم و ٧ ملم، ورشاشات آلية وقذائف عديمة الارتداد (آر بي جي – ٧)، وبضعة مدافع هاون من عيار ٨١ و ١٢٠ ملليمترا ومركبتين تحملان مدفعي هاون من عيار ٨٠ ملليمترا. وعند انتهاء الفريق من التحقيقات، كان مصير الأسلحة الثقيلة لقوات موتيبوتسي لا يزال مجهولا رغم أنه من المحتمل إلى حد كبير أن تكون في المستودعات داخل رواندا.

هاء – الحماية الخاصة

٧٧ – يعتقد فريق الخبراء أن الحماية الخاصة التي توفرها البلدان المجاورة لأقرباء قادة القوات المنشقة وأتباعهم والجماعات المسلحة غير النظامية تشكل نوعا من أنواع الدعم. وما دامت هذه القوات تشعر بأن أسرها في أمان، فإنها تتمتع بمزية نفسية. وقد قام موتيبوتسي فور اندلاع القتال بنقل أسرته من بوكافو إلى سيانغوغو حيث نزلت في فندق اوتيل دو لاك يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو. ووفقا لمصادر موثوقة لشهود عيان شوهد موتيبوتسي نفسه هناك

يوم ٢٨ أيار/مايو. وقد انتقلت أسرته بعد فترة وجيزة إلى مكان آخر داخل رواندا سعيا إلى مزيد من الأمان.

واو – الإعداد لأنشطة عسكرية داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية

٧٨ – قبل اندلاع النزاع في بوكافو، كان مسؤولو حكومة رواندا يقدمون دعمهم للعميد نكوندا ولقائد المنطقة الإقليمية العسكرية العاشرة، اللواء أوبيدي في حملات التجنيد التي كانوا يقومون بها داخل رواندا، بما في ذلك داخل مخيمات اللاجئين الكونغوليين. وهذا النوع من الممارسات يؤثر في الطابع المدني للمعسكرات وينتهك بصورة صارخة اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين.

٧٩ – وزار فريق الخبراء مخيم غيهينبي للاجئين في بوبمبا، بروندا، الذي تديره على نحو مشترك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة رواندا. وقد تسنى للفريق التأكد من أن مسؤولي الحكومة الرواندية، بمن فيهم جنود الجيش الذين يستقلون مركبات عسكرية، وقادة كونغوليين رفيعي المستوى متمركزين في مقاطعة شمال كيفو وموالين لنكوندا كانوا يزورون المعسكرات في محاولة لتجنيد قوات من أجل الخدمة العسكرية داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي حين أن الزيارة الأولى التي قام بها هؤلاء حدثت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، فقد حصلت عدة محاولات في الآونة الأخيرة أيام ٢ آذار/مارس و ١٤ نيسان/أبريل و ٣ أيار/مايو ٢٠٠٤. ويومي ٢ آذار/مارس و ١٤ نيسان/أبريل، طلب نكوندا شخصيا بحضور مسؤولين روانديين من اللاجئين الالتحاق بقواته، مشيرا إلى أن الوقت قد حان لمواصلة الحرب داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد حكومة كينشاسا.

٨٠ – وتشير تقارير ووثائق بالغة الموثوقية إلى أن الأنشطة نفسها قد تمت داخل معسكر كيزيبا للاجئين في كيبويي ، ولم يتسن لفريق الخبراء الوقت الكافي من أجل التحقق بصورة مستقلة من ذلك.

٨١ – وقد لجأ المسؤولون الروانديون ومعهم نكوندا ومسؤولون كونغوليون آخرون إلى ممارسة الترهيب دفعا لأهداف التجنيد التي كانوا يسعون إليها. وكان اللاجئون يتعرضون خلال حملات التجنيد للتهديد بفقدان الجنسية الكونغولية وكان يقال لهم إن الضيافة الرواندية قد نفدت. وعندما قاوم أفراد معينون من اللاجئين التماس نكوندا، وجهت إليهم تهديدات مباشرة من جانب المسؤولين الروانديين.

٨٢ – وخلص فريق الخبراء، استنادا إلى المقابلات التي أجراها مع اللاجئين في مخيم غيهمبي، وإلى مصادر شهود العيان والمنظمات الإنسانية، إلى أن رفض رواندا تزويد اللاجئين بالوثائق

الملائمة التي تبين مركزهم بوصفهم لاجئين أو وثائق هوية إنما كان بمثابة أداة استخدمتها في الضغط على اللاجئين للالتحاق بالخدمة العسكرية داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية نيابة عن القوات المنشقة.

زاي – التجنيد القسري دعما لاستعدادات نكوندا للحرب

٨٣ – تمكن فريق الخبراء من استجواب شبان روانديين جندهم المسؤولون الروانديون عنوة على أراضي رواندا بعد أن شملتهم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن. وكان الشبان المستجوبون قد تركوا الخدمة العسكرية في نيسان/أبريل، ثم دخلوا معسكرا للتسريح في غوما. وفي أيار/مايو، تمت إعادتهم إلى ديارهم في رواندا عن طريق مدينة غيسيني الحدودية. ولدى وصولهم إلى غيسيني، احتجزهم المسؤولون الروانديون المحليون، ومن بينهم أفراد الشرطة المحلية، واقتيدوا عنوة عبر الحدود إلى داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية بتواطؤ من مسؤولي الهجرة الروانديين. وقال أولئك المحتجزون إنهم يعتقدون أنهم اختيروا لكونهم الأصلح أو الأكثر تدريبا على الخدمة العسكرية من جديد. وكان قد قيل لهم خلال تلك الحادثة إنهم سيلتحقون بجيش ”التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية“. أما من رفض منهم فقد تعرض للضرب والسجن في ظل ظروف قاسية إلى حين فرارهم ولجوئهم إلى بعثة الأمم المتحدة.

٨٤ – وخلص الفريق، استنادا إلى ملاحظاته المباشرة وتقييماته للأوضاع في مدينتي كيسيني وسيانغوغو الحدودتين الروانديتين، ومدينتي غوما وبوكافو المجاورتين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، خلص فريق الخبراء إلى أن المسؤولين الروانديين، بمن فيهم أفراد الشرطة، يستغلون برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن داخل رواندا ويخضعون العائدين للتجنيد القسري وللترهيب وللإيذاء الجسدي.

سابعا – تورط القوات الأجنبية

ألف – القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

٨٥ – لا يزال وجود قوى سلبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية يؤدي إلى زعزعة الاستقرار وتعريض علاقات حسن الجوار في الجزء الشرقي من البلد للخطر. وقد تمكن فريق الخبراء من التأكد من قيام عناصر تابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا بممارسة أنشطة في شمال كيفو وشن هجمات على المنطقة الشمالية الغربية من رواندا في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وتبين المقابلات التي أجريت مع السكان المحليين، ومع مسؤولي بلدة روهينغيري وأفراد

طاقمها الطبي، فضلا عن الزيادة المحدودة في عدد الجنازات المحلية التي جرت في المنطقة خلال تلك الفترة أن حجم القوات الغازية التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وأثرها في تلك الحالة كان متواضعين.

٨٦ - بيد أن فريق الخبراء علم من خلال المقابلات التي أجراها مع المحاربين التابعين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا المتمركزين في شمال كيفو والذين تم أسرهم مؤخرا أو إدماجهم في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن، أن هياكل القيادة الرسمية وتنظيماتها ما زالت قائمة بالفعل، وأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على اتصال وثيق بقيادتها التي تتخذ من الخارج مقرا لها. ووفقا لمصادر بالغة الموثوقية ولمحاربين سابقين تابعين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، تمكنت تلك القوات خلال غارة شنتها مؤخرا من الاستيلاء على أجهزة إرسال هاتفية متنقلة على نحو أتاح لها بصورة غير مشروعة إجراء اتصالات دولية ومحلية لأغراض تتعلق بالتنسيق وإعادة الإمداد ولأغراض تكتيكية. وزعمت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أيضا أنها تستفيد من سلسلة جديدة من شحنات الأسلحة يرتبها لها ممثلو هذه القوات في أوروبا بمشاركة موظفين أوغنديين، وتنقل هذه الأسلحة برا في شاحنات ''للسلع العابرة'' عن طريق المعابر الحدودية العادية.

٨٧ - وحتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ على الأقل، كانت تلك الوحدات التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا تتلقى أسلحة في شابوندا من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي كان نقلها برا يستغرق بين شهر وشهرين للوصول إلى وحدات معينة. ووفقا لأحد كبار ضباط القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، كان يجري تسليم الأسلحة في إطار اتفاق مبرم بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مقابل موارد طبيعية. وكانت هذه الأسلحة تشحن جوا إلى شابوندا على متن طائرات تقودها في كثير من الأحيان أطقم روسية.

٨٨ - وفي جنوب كيفو، تلقى فريق الخبراء معلومات من مصادر بالغة الموثوقية أن بعض العناصر التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وعناصر الهوتو المسلحين الذين كانوا في السابق يدخلون في عداد وحدات الماي ماي قد تطوعوا للمساعدة في القتال ضد قوات موتيبوتسي. ومع أنه من غير الظاهر أنه ترتب على ذلك أثر يذكر، يساور الفريق القلق إزاء احتمال أن تقوم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الماي ماي مجددا بتحريك وحداتها في حال وقوع مجابهة عسكرية خطيرة أخرى.

٨٩ - ومنذ فرض الحظر على الأسلحة، حدث عدد من حالات الفرار في صفوف كبار القادة في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وقد عاد الفارون إلى رواندا خارج إطار

عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين وإعادة الادماج والإعادة إلى الوطن والقنوات الرسمية للحكومة الانتقالية، مما يشير إلى أن لدى حكومة رواندا قنوات اتصال هامة داخل التسلسل الهرمي لقيادات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ولم تتعاون حكومة رواندا مع الحكومة الانتقالية أو مع بعثة الأمم المتحدة في الكونغو خلال عملية إعادة الفارين من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى ديارهم. ومن شأن تعزيز الاتصال والتعاون بشأن هذه المسائل أن يعزز من نجاح برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن، ويخمد الشكوك المتعلقة بصلة الروانديين بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٩٠ - ورغم حالات الفرار من صفوف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والآليات المعمول بها في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن، لا تبدو عملية تسريح القوات المتبقية من هذا الجيش وشيكة وهي تظل تشكل شاغلا أمنيا بالنسبة لرواندا. ومع ذلك، خلص فريق الخبراء لدى إجرائه للتحقيقات الميدانية على جانبي الحدود بين مقاطعة شمال كيفو ورواندا إلى أن وجود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في تلك المنطقة وما تشنه من هجمات محدودة عبر الحدود لا يبرران في هذه الحالة حجم القوات الرواندية المنتشرة داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

باء - القوات الرواندية داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية

١ - تعدي قوات الدفاع الرواندية على متنزه فيرونغا الوطني

٩١ - تلقى فريق الخبراء تقارير على درجة كبيرة من المصداقية من مصادر شهود عيان وأشخاص معنيين مباشرة بأنه، في الفترة من منتصف أيار/مايو إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٤، حرضت القوات الرواندية على قطع الأشجار لإزالة الغطاء النباتي عن قطاع ميكينو القطاع الجنوبي من متنزه فيرونغا الوطني، وهو موقع مصنف ضمن مواقع التراث العالمي، داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٩٢ - وللتحقيق في هذه الادعاءات، قام الفريق بزيارة موقع في المنطقة على الجانب الرواندي من الحدود وأجرى مقابلات مع القرويين الذين يعيشون بالقرب من المتنزه وأشخاص آخرين يشاركون في أنشطة استصلاح الأراضي. وأبلغ القرويون الفريق بأنه قد صدر أمر للتو بوقف جميع أنشطة استصلاح الأراضي داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلص الفريق إلى أن الأمر قد أُصدر تحسبا لزيارته. وعند وصول الفريق، كانت قوات الدفاع الرواندية قد انسحبت إلى موقع دفاعي على تل قريب يشرف على حدود المتنزه.

ومع ذلك تمكن الفريق من مشاهدة نيران أُخمدت للتو وشجيرات خيزران مقطوعة حديثا. وتمت زيارة متابعة للمناطق المجاورة في متنزه فيرونغا الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٩٣ - وتسنى لفريق الخبراء التأكد من أن قوات الدفاع الرواندية أصدرت تعليمات إلى الروانديين، ومعهم القادة المحليين في كيبومبا بجمهورية الكونغو الديمقراطية وما حولها، لإزالة الأحراج عن المنطقة مقابل الحصول على حطب الوقود. ونُشرت قوات الدفاع الرواندية في المنطقة، لمرافقة تحركات السكان الروانديين المحليين خلال عمليات قطع الأشجار داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووفقا لشهادة مباشرة، عرض ضباط قوات الدفاع الرواندية للبيع أجزاء من المنطقة التي أزيلت عنها الأحراج في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٩٤ - وفي حين أنه حدثت عمليات توغل نشطة داخل رواندا قامت بها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا انطلاقا من بعض هذه المناطق، فإن أثرها المحدود لا يبدو كافيا لتبرير أعمال قوات الدفاع الرواندية. وقطع الأدغال لإزالة الغطاء النباتي بمحاذاة حدود البلد ممارسة منتشرة لصد عمليات الاجتياح هذه، إلا أن الأنشطة التي حرضت عليها قوات الدفاع الرواندية تجاوزت أي مدى مقبول. ودمار أجزاء كبيرة من الموئل الطبيعي في المتنزه يهدد مجموعات غوريلا الجبال الكونغولية في هذه المنطقة، وهو الحيوان الذي يمثل عنصرا حيوي الأهمية لتنمية السياحة.

٩٥ - والانتشار الرواندي في القطاع الجنوبي من متنزه فيرونغا الوطني مما يشكل انتهاكا، جاء مطابقا لما تلقاه فريق الخبراء من أنباء بشأن وجود قوات الدفاع الرواندية في الأجزاء الشمالية وما حولها من متنزه فيرونغا الوطني، وهو ما خضع للتحقيق بعد ذلك.

٢ - انتشار القوات الرواندية في مناطق نائية في شمال كيفو

٩٦ - قام فريق الخبراء بزيارة موقع لمدينة بوناغانا الحدودية الكونغولية والمناطق المحيطة بها، وهي مناطق توجد في متنزه فيرونغا الوطني. وتلقى الفريق تقارير من مصادر ذات مصداقية عالية داخل رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية على السواء تشير إلى أن قوات الدفاع الرواندية قد أبقت على مواقع شبه ثابتة في المنطقة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ على الأقل. وأيدت تلك المعلومات صور فوتوغرافية أظهرت حاويات أسلحة ثقيلة ثابتة.

٩٧ - وداخل بوناغانا، أجرى فريق الخبراء عددا من المقابلات المستقلة مع مجموعة متنوعة من المصادر وعلم أن قوات الدفاع الرواندية كثيرا ما تزور الأسواق المحلية في المنطقة لشراء احتياجاتها. ويتساهل المسؤولون المحليون والجنود في المنطقة مع وجود هذه القوات. وتمكن بعض الذين أجريت معهم المقابلات من ذكر أسماء السكان المحليين الذين جندهم الجنود

قسرا أو الذين هربوا من البلد خوفا من اللوم على رفضهم الانضمام إلى الخدمة العسكرية. ولم يتمكن الفريق من التأكد بوجه كافٍ مما إذا كان ذلك قد حدث نتيجة لأنشطة التجنيد التي تقوم بها قوات الدفاع الرواندية أم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٩٨ - كذلك حصل فريق الخبراء على أسماء المواقع التي يقال أن قوات الدفاع الرواندية انتشرت بها منذ وقت قريب جدا، وهي: رونيوني، ومتنزه جومبا، وكابونيرو، ولوشاباندا، وروغينغا، وانشانزو، فضلا عن متنزه فيرونغا الوطني. وتطابقت الإشارة إلى تلك المناطق مع المعلومات، بما فيها أدلة فوتوغرافية جمعت من مصادر أخرى. وقيل إن معظم القوات سارت عبر متنزه فيرونغا الوطني لبلوغ مواقعها.

٩٩ - وبعدئذ سافر فريق الخبراء إلى رونيوني، وهي تبعد عن بوناغانا بنحو ٤٠ كيلومترا تقريبا. وتوقف الفريق عند كل قرية وتحرى عدة مرات في كل قرية عن وجود قوات الدفاع الرواندية. وذكر معظم من سألهم أن هناك وجودا منتظما لوحدة تابعة لقوات الدفاع الرواندية على تل رونيوني. وعند وصول الفريق إلى رونيوني، تحدث أعضاء الفريق مع سكان القرية المحلية. وأكد القادة المحليون أن القوات الرواندية قد غادرت في اليوم الذي سبق زيارة الفريق إلا أنها تتمركز هناك عادة.

١٠٠ -وفريق الخبراء على ثقة تامة، استنادا إلى مقابلاته وتحقيقه الميداني، من أن قوات الدفاع الرواندية قد نُشرت في المنطقة لفترة طويلة من الوقت، فضلا عن عمليات الانتشار الجديدة في أجزاء أخرى من متنزه فيرونغا الوطني التي تمكن من التحقق منها بصورة مستقلة.

ثامنا - التحالفات العسكرية مع المجموعات العسكرية غير الخاضعة لضوابط

١٠١ -داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، لاحظ فريق الخبراء أن التحالفات السياسية والعسكرية القائمة على الملاءمة يمكن أن تعتبر انتهاكات لنظام حظر السلاح في أنها توفر دعما مباشرا أو غير مباشر لمجموعات ليست طرفا في الاتفاق الشامل والجامع أو لمجموعة مسلحة غير خاضعة لضوابط تعمل انطلاقا من مقاطعة إيتوري ومقاطعة كيفو. وينبغي توضيح نواحي الغموض في تفسير نظام الحظر والجهات التي ينطبق عليها.

ألف - تقديم الدعم للقوات المنشقة المحاربة بالوكالة

١٠٢ -كما ذكر سابقا، تمكن فريق الخبراء من التأكد بالوثائق من التعاون بين نكوندا ومسؤولي جمهورية الكونغو الديمقراطية في حملات التجنيد داخل رواندا الذين من بينهم، على سبيل المثال، عضو البرلمان إيمانويل كامانزي.

١٠٣ -وخلال زيارة الفريق إلى غوما في شمال كيفو، أجرى الفريق مقابلات مع عدد من الجنود الكونغوليين المسرحين الذين كانوا قد جُندوا قسرا على يد أفراد تابعين لحاكم شمال كيفو يوجين سيروفولي حيث أُخذوا مباشرة من معسكر للجنود المُسرحين يقع بالقرب من قاعدة فرقة العمل رقم واحد لجنوب أفريقيا خلال الأسبوع الثاني من حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وأُرسل الجنود المسرحون إلى معسكر كاتندو العسكري الواقع تحت سيطرة قيادة المنطقة العسكرية الثامنة وصدرت إليهم تعليمات بأنهم في موعد قريب سيقاتلون ضمن قوات الزعيم المنشق نكوندا. ولم يكن أي من هؤلاء المجندين الجدد من مقاطعتي كيفو كما لم يرغب أي منهم في القتال مع قوات معارضة لحكومة كنشاسا.

١٠٤ -كذلك أجرى فريق الخبراء مقابلات مع جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الذين كانوا متمركزين سابقا في بيني إلا أنهم نُقلوا إلى غوما تحت سيطرة قيادة المنطقة العسكرية الثامنة خلال عملية توحيد جرت مؤخرا. ووفقا لرواية هؤلاء الجنود، نُقل قسم فرعي من وحدتهم إلى مينوفا في شهر أيار/مايو ٢٠٠٤. وفي مخيم مينوفا، أعيد تزويدهم بذخائر جلبها مدنيون روانديون على قوارب وقابلتهم أيضا قوات تابعة لنكوندا أتت أيضا بالقوارب من رواندا. وبعد ذلك بوقت قصير، صدرت تعليمات إلى الوحدة الفرعية، التي كانت قد أُدمجت تماما في قوات نكوندا، بأن تسافر إلى بوكافو على الفور لحراسة المطار استعدادا للزيارة المرتقبة لنائب الرئيس أزارلاسو روبيروا. وهم في الواقع مرسلون إلى بوكافو لمساعدة قوات نكوندا في تأمين المطار. وبعد أن قامت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بقمع التمرد، عاد بعض أفراد هذه القوات إلى غوما على قارب يطلق عليه اسم ''الجنرال مولامبا'' مع ١٥ جنديا من الجنود الجرحى الذين تلقوا العلاج بعد ذلك في مستشفى غوما. وبالنظر إلى الشهادات المتعددة والمستقلة التي تدعم هذه المعلومات نفسها، يرى الفريق أن من المرجح جدا أن يكون أوبيدي قد ألحق هذه القوات مباشرة بنكوندا وييسر تحركها من غوما إلى بيني.

١٠٥ -وأيضا حدد فريق الخبراء قوارب أخرى حملت بعض قوات نكوندا المتقهقرة عند عودتها إلى غوما. وكما في حالة دعم رواندا لقوات موتيبوتسي المتقهقرة، يبدو أن مسؤولين مدنيين وضباطا عسكريين في غوما وفروا ملاذا آمنا لتقهقر نكوندا من جنوب كيفو. وقوات نكوندا المنسحبة لا تستمر في التمتع بالملاذ الآمن في منطقة قائد المنطقة العسكرية الثامنة وحسب، وإنما لم تقم سلطات مقاطعة شمال كيفو بالتدخل لوقف الحشد العسكري الكبير الجاري في المنطقة والذي تمكن الفريق على نحو مستقل من التحقق منه ودعم ذلك بصور الاستطلاع. ويحتفظ نكوندا بهيكله للقيادة والسيطرة وبإمداداته من الأسلحة.

باء – تحالف الملاءمة

١٠٦ –تتمثل إحدى المشاكل التي تواجه نظام حظر الأسلحة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية تحديدا في أن لها حدودا مع تسعة بلدان يشهد العديد منها صراعات جارية أو تمر بمرحلة انتقالية لما بعد الصراع بدأت حديثا. وضعف سيطرة هذه البلدان أنفسها على حدودها تسمح بعبور الأسلحة المتاحة بسهولة إلى داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث تدخل الأسلحة دائرة الاستخدام من جديد. ووجد فريق الخبراء دليلا يشير إلى أن الأسلحة التي تستخدمها المجموعة السودانية المتمردة ''الجيش الشعبي لتحرير السودان'' يجري تمريرها إلى أحد حلفاء المجموعة العسكريين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو القوة المسلحة الشعبية للكونغو بقيادة الرائد جيروم، مقابل سلع مثل الدراجات النارية.

١٠٧ –وفي هذا الصدد، من الجدير بالملاحظة أنه في الوقت الذي قام فيه الفريق ببعثته الميدانية، لم يكن الجيش الشعبي لتحرير السودان يسيطر على بعض المناطق في المناطق الشمالية القصوى من جمهورية الكونغو الديمقراطية وحسب، وإنما كان يحتل أيضا مناطق كونغولية مثل آبا، ميسرا بذلك النقل غير المشروع للأسلحة إلى داخل البلد. وقد قام حسن داؤود، قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان في منطقة آبا، بالسفر عدة مرات إلى آرو وآريوارا للحصول على الإمدادات ولعقد اجتماعات استراتيجية مع القوة المسلحة الشعبية للكونغو. وأكدت المجموعة وجوده في آرو في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وعندما التقى الفريق برئيس أركان القوة المسلحة الشعبية للكونغو، أكد أن القوة المسلحة الشعبية والجيش الشعبي قد أبرما ترتيبا أمنيا مشتركا، يشمل الدوريات العسكرية المشتركة، على طول المناطق الفاصلة بينهما.

١٠٨ –وقد عقد ترتيب أمني مماثل في السابق بين الجيش الشعبي لتحرير السودان ومفوض مقاطعة أويلي العليا وحلفائه من القادة العسكريين جرى تدوينه فيما بعد في صيغة اتفاق مكتوب وُقع في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (انظر المرفق الثاني). ويقر الاتفاق بأن الجيش الشعبي لتحرير السودان يتولى مسؤولية حماية متنزه غارامبا الوطني، وهو موقع آخر مصنف ضمن مواقع التراث العالمي. وتشير وثائق أخرى ومقابلات أجريت مع مجموعات دولية ومحلية معنية بمسائل المحافظة إلى أن ذلك قد أتاح فرصة للانتهاكات غير المشروعة. إذ وافقت السلطات المحلية على تعويض الجيش الشعبي لتحرير السودان، مقابل خدمات عسكرية يقدمها، بمعدل ١٠ ٠٠٠ دولار عن كل ١٢٥ جندي يتم نشرهم من ذلك الجيش و ٥ ٠٠٠ دولار لحصص الإعاشة الميدانية. كذلك سُمح للجيش الشعبي بالإبقاء على تمثيله في آبا.

تاسعا – التوصيات

١٠٩ –في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها والملاحظات المدرجة أعلاه، يود فريق الخبراء أن يتقدم للجنة بالتوصيات الواردة أدناه:

ألف – التدابير المتعلقة بمراقبة الحدود والجمارك

١ – على الصعيدين الإقليمي والدولي

١١٠ –ينبغي للحكومات الأطراف في اتفاق ممر العبور الشمالي أن تنظر في إدخال التعديلات على الاتفاق للسماح بإمكانية التفتيش المادي للسلع التجارية العابرة عند مرورها إلى المناطق الداخلة في نطاق السيطرة الخالصة للمجموعات المسلحة غير الخاضعة لضوابط وغيرها من الأطراف التي يشملها الحظر.

١١١ –ويمثل ذلك تدبيرا صارما يحول دون تقديم جميع أنواع المساعدة لمجموعات إيتوري المسلحة، ومن الضروري فرض رقابة مشددة على مجمل تجارة الولايات مع هذه المجموعات فضلا عن جميع الرحلات الجوية التجارية التي لا تتسم بالطابع الإنساني، إلى حين تصبح بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قادرة على الانتشار في تلك الأقاليم أو أن تصبح الدولة قادرة على بسط سلطتها فيها.

٢ – أوغندا

١١٢ –يدرك الفريق أن شواغل أوغندا الأمنية قد تحد من قدرتها على نشر موظفي هجرة وجمارك في بعض مناطقها الحدودية. إلا أن حكومة أوغندا بوسعها، إذا وفرت الحماية الكافية لهؤلاء الموظفين، أن تحسن قدراتها على رصد الحدود ومراقبتها، مع التركيز بصفة خاصة على المناطق الأكثر بعدا التي تشترك بحدود فيها مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتعزيز قدرتها على تسيير دوريات في بحيرة ألبرت وبحيرة إدوارد بما في ذلك توفير الإمدادات الكافية من الوقود، والذي من شأنه أن يكون أيضا بمثابة رادع لمهربي البضائع غير المشروعة.

١١٣ –وينبغي تعزيز إجراءات الجمارك والهجرة على المعابر الحدودية مع المناطق التي تسيطر عليها مجموعات إيتوري المسلحة، عن طريق توفير عدد إضافي من الأفراد، والوجود الدائم للموظفين المعتمدين، وتشديد صرامة الإجراءات المتعلقة بالإعلان عن السلع الداخلة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية والخارجة منها على السواء، وتحسين عمليات التفتيش المادي وفرز السلع الداخلة إلى المناطق التي تسيطر عليها مجموعات إيتوري المسلحة والتسجيل الفوري والمنتظم للأفراد الخارجين من أوغندا والداخلين إليها. كذلك يوصي الفريق بتنفيذ

تدابير لحظر جميع تحركات الشاحنات ليلا، خاصة التحركات ذات الطابع العسكري، عبر الحدود وعلى المناطق الحدودية مع مجموعات إيتوري المسلحة.

١١٤ -والتدابير التي ينبغي النظر في اتخاذها في المناطق الحدودية مع مجموعات إيتوري المسلحة تشمل تقييد التحركات والإقامة الآمنة داخل أوغندا للقادة والممثلين ذوي الرتب العالية في تلك المجموعات، ما لم يكونوا مسافرين تحديدا لأغراض مفاوضات السلام الدولية.

١١٥ -وبالإضافة إلى ذلك، يوصي الفريق الحكومة بفحص أو منع الشراكات والعلاقات التجارية مع مجموعات إيتوري المسلحة. وينبغي لحكومة أوغندا أن تنظر في التحقيق في حالات التورط أو المشاركة المحلية للسلطات الأوغندية أو الموظفين الأوغنديين في بعض المناطق الحدودية، وتقييد توفير الحراسات المسلحة والنقل الرسمي والميزات الأخرى لقادة مجموعة إيتوري المسلحة، ما لم يكن ذلك في إطار مفاوضات السلام الدولية.

٣ - رواندا

١١٦ -يوصي الفريق باستعادة الإشراف والرصد المدنيين للأنشطة على طول حدود رواندا مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما فيها بحيرة كيفو. وينبغي أن تنظر حكومة رواندا في تقييد الهجرة والإقامة الآمنة وحرية التنقل للقوات المنشقة أو المتمردة وغير ذلك من الأفراد أو المسؤولين المتحالفين مع تلك القوات، ما لم يكن ذلك في إطار مفاوضات السلام الدولية. وينبغي إنشاء آلية التحقق المشتركة التي اتفق على قيامها خلال اجتماع القمة بين الرئيسين كابيلا وكاغامي في أبوجا بنيجيريا في ٢٥ حزيران/يونيه في أقرب وقت ممكن لكفالة فحص مزاعم الجانبين بصورة كافية.

٤ - جمهورية الكونغو الديمقراطية

١١٧ -مع مد السلطة الانتقالية لتشمل جميع أرجاء الإقليم بصفته متطلبا أساسيا، تصبح ممارسة الحكومة الانتقالية لرقابة فعالة وموحدة على الحدود الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية أمرا ضروريا لوقف تدفق الأسلحة وغيرها من السلع غير المشروعة إلى داخل البلد. وفي هذا الصدد، يمكن لوجود إدارة جمارك فعالة أن تسهم بقدر كبير في تعزيز الأصول المالية للحكومة الانتقالية، بما في ذلك تعزيزها عن طريق زيادة الإيرادات الضريبية والحد من التهريب. وسيستفيد موظفو الجمارك والهجرة فائدة كبيرة من التدريب، في مجال خبرتهم وفيما يتعلق بالأخلاق المهنية على السواء، فضلا عن الاستفادة من تركيب المعدات الأساسية.

باء – الرصد والمراقبة الفعالان للحركة الجوية

١١٨ –بغية تشديد المراقبة على التحركات جوا وبرا، فإنه من الضروري القيام بإنشاء وحدة مستقلة لخدمات الحركة الجوية، بالتنسيق مع هيئة الممرات الجوية، لتوفير خدمات المراقبة للحركة الجوية ووضع إجراءات كافية للمطارات، مثل الحصول على خطط الطيران ونشرها والتنسيق مع مسؤولي الجمارك. وينبغي طلب المساعدة من منظمة الطيران المدني الدولي في هذا المجال.

١١٩ –وينبغي تقديم المساعدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لتحسين مرافق المراقبة الجوية بأقل قدر ممكن من المعدات اللازمة بهدف تحسين رصد ومراقبة تحركات الطائرات بوصف ذلك رادعا للأنشطة غير القانونية.

١٢٠ –وينبغي مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية في إعادة تنظيم الوحدة المسؤولة عن تسجيل الطائرات ومنح تراخيص للأطقم بغية تشديد المراقبة على الأنشطة غير المشروعة لتهريب الأسلحة جوا.

جيم – المساعدة والتحريض

١ – التجنيد

١٢١ –يؤكد فريق الخبراء مجددا ضرورة احترام الطابع المدني لمخيمات اللاجئين، في جميع الأوقات، وخاصة بالامتناع عن القيام بالتجنيد الطوعي والقسري على السواء داخلها. ويدعو الفريق أيضا حكومة رواندا إلى حظر حملات التجنيد، خاصة في مخيمات اللاجئين، واتخاذ الإجراءات ضد المدنيين والمسؤولين العسكريين الروانديين الذين يعرف عنهم أنهم شاركوا في هذه الحملات، أو قاموا بتيسيرها، وطرد الكونغوليين الذين قاموا بتلك الحملات وحظر تنقلهم في المستقبل بحرية. ولدواعي إنسانية، يشجع الفريق بشدة السلطات ذات الصلة على اتخاذ الخطوات اللازمة لمنح اللاجئين في مخيم غيهمبي للاجئين، وغيره من المخيمات، مركز اللاجئين المناسب.

١٢٢ –ويمكن لآلية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تستفيد بقدر كبير من إنشاء بعثة للتحقق الخارجي بتمويل من المانحين تتولى متابعة وضع الجنود المسرحين بعد عودتهم إلى رواندا. وبمساعدة حكومة رواندا، يمكن لبعثة التحقق هذه أن تكفل، على وجه الخصوص، عدم تجنيد الجنود المسرحين للقتال في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كذلك يذكِّر فريق الخبراء حكومة رواندا بدورها المحوري في منع عمليات التوغل انطلاقا من رواندا إلى داخل جمهورية الكونغو

الديمقراطية التي يقوم بها الجنود المسرحون، والمواطنون الكنغوليون، والكيانات الأخرى التي عقدت العزم على مهاجمة الإقليم الكونغولي.

١٢٣ -وفيما يتعلق بقوات موتيبوتسي، أو القوات التي تفر عبر الحدود عموما، يوصي فريق الخبراء بشدة بنزع سلاح تلك القوات، وأن يتاح دائما سجل دقيق وكامل للأسلحة لتتحقق منه بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن يتاح للبعثة الوصول إلى منطقة تخزين الأسلحة، وأن يقوم الأفراد الذين يطلبون حق اللجوء بتسليم معداتهم العسكرية، وأن يجري تجميع القوات على النحو الصحيح، في مخيمات مطوقة أو محاطة بسياج، بحيث تمنع حرية الحركة خروجا من المخيم. كذلك يؤكد الفريق ضرورة إخراج المقاتلين طالبي اللجوء من مخيمات الجيش الرواندية، ومنع أنشطة الاستشارة والمشورة والتدريب العسكرية في مناطق التجميع.

١٢٤ -وينبغي للحكومة الانتقالية وحكومة رواندا، التوصل إلى اتفاق، استنادا إلى القانون الدولي واحتراما للإجراءات القانونية المعمول بها، بشأن مصير موتيبوتسي وقواته. وينبغي أيضا فتح تحقيق في دور موتيبوتسي في نهب المصرف المركزي في بوكافو.

١٢٥ -وينبغي القيام بتسجيل أفراد أسر قادة القوات الفارة إلى رواندا، على النحو الواجب بصفتهم لاجئين.

٢ - مشاركة القوات الأجنبية وتعاون الدول

١٢٦ -يؤيد فريق الخبراء، كما ذكر أعلاه ومن أجل بناء الثقة وتحسين أمن الحدود، مبدأ إنشاء آلية مشتركة للتحقق حيث يمكن أن تشمل ممثلين للاتحاد الأفريقي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأطرافا أخرى ذات صلة.

١٢٧ -ومن أجل المشاركة البناءة فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بحظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن، ينبغي لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا أن تعين مراكز تنسيق ملائمة لآلية رصد الحظر على الأسلحة.

دال - تعزيز قدرة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٢٨ -تتمثل إحدى المسائل ذات الأهمية الأساسية لتحسين قدرة البعثة على الرصد والحظر في ضرورة تزويدها بالقدرات الملائمة اللازمة لتسيير دوريات في البحيرات والمراقبة الجوية، بما في ذلك القدرات الملائمة للرصد الليلي، والرصد بالسواتل، وبالرادار، وقدرات التصوير الفوتوغرافي.

١٢٩ -وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر في نشر قوات البعثة بأعداد أكبر فيما يتعلق بولاية الرصد الموكلة إليها في المطارات الرئيسية، والمناطق الخاضعة لسيطرة مجموعات إيتوري المسلحة، وجزيرة إيدجوي، والنقاط الساخنة على طول الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

١٣٠ -وينبغي توفير التدريب المتخصص لأفراد البعثة ذوي الصلة، بما في ذلك المبادئ التوجيهية بشأن كيفية رصد التحركات الجوية والبرية غير المشروعة وتتبعها.

هاء - الرصد المستمر

١٣١ -في ضوء ما تقدم، يوصي فريق الخبراء بتجديد الحظر على الأسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لفترة تغطي الولاية المقبلة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورصد حظر الأسلحة أمر أساسي أيضا لتعزيز فعاليته.

المرفق الأول

البلدان التي تمت زيارتها وممثلو الحكومات والمنظمات والكيانات الأخرى الذين أجريت معهم مقابلات

ترد القائمة التالية غير مكتملة احتراما لرغبة من أرادوا عدم الإفصاح عن هوياتهم.

أوغندا

المسؤولون الحكوميون

الديوان الرئاسي

هيئة الطيران المدني

وزارة الدفاع

وزارة الخارجية

وزارة الداخلية

رئيس أركان قوات الدفاع الشعبية لأوغندا

رئيس الاستخبارات

مدير الأمن الداخلي

المنسق المعني بالأسلحة الصغيرة

الشرطة

المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)

مسؤولو الهجرة والجمارك

ممثلو الدول

بلجيكا

فرنسا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

وكالات الأمم المتحدة

بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

وسائط الإعلام

وكالة نيو فيجن (New Vision)

منظمات أخرى

شركة هيريتدج للنفط (Heritage Oil)

فريق حل الأزمات الدولي

المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الأخرى

جمهورية الكونغو الديمقراطية

المسؤولون الحكوميون

الديوان الرئاسي

وزير الداخلية

القائد العام لسلاح الطيران الكونغولي

قائد المنطقة العسكرية التاسعة

رئيس لجنة إعادة السلام إلى إيتوري

الحاكم الإداري المؤقت لإيتوري

وكالة الاستخبارات الوطنية

الإدارة العامة للهجرة

المعهد الكونغولي للمحافظة على الطبيعة

مكتب إدارة الجمارك ورسوم الإنتاج

الشرطة الوطنية الكونغولية

هيئة الممرات الجوية

ممثلو المجموعات المسلحة

زعيم حركة القوى الشعبية من أجل الديمقراطية في الكونغو

الزعيمان السابق والحالي لحزب وحدة وسلامة أراضي الكونغو

رئيس أركان القوات المسلحة للشعب الكونغولي ووزارة الخارجية

ممثلو الدول

إسبانيا

بلجيكا

جنوب أفريقيا

فرنسا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

الولايات المتحدة الأمريكية

وكالات الأمم المتحدة ومكاتبها

بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

منظمة الطيران المدني الدولي

المحكمة الجنائية الدولية

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

هيئات أخرى

مكتب المساعدة الإنسانية التابع للمفوضية الأوروبية

فريق حل الأزمات الدولية

منظمة أوكسفام

وكالة رويترز

المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المحلية

رواندا

المسؤلون الحكوميون

وزير الخارجية

المبعوث الخاص للرئيس إلى منطقة البحيرات الكبرى

وزارة الداخلية

وزارة الدفاع

وزارة البنى الأساسية

مقاطعة روهينغيري

هيئة المطارات الرواندية

قائد سيانغوغو العسكري

مفوض الجمارك

إدارة الهجرة

الشرطة الوطنية

منسق مؤتمر الأسلحة الصغيرة

ممثلو الدول

بلجيكا

بوروندي

فرنسا

كندا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

الولايات المتحدة الأمريكية

وكالات الأمم المتحدة ومكاتبها

بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

منظمات أخرى

لجنة الصليب الأحمر الدولية

المجتمع المدني والمنظمات غير حكومية المحلية

كينيا

ممثلو الدول

فرنسا

منظمات دولية

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

اتحاد النقل الجوي الدولي

الشبكة الإقليمية المتكاملة للمعلومات

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

مكتب الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى

المنظمات غير الحكومية

فريق حل الأزمات الدولي

المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المحلية